مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

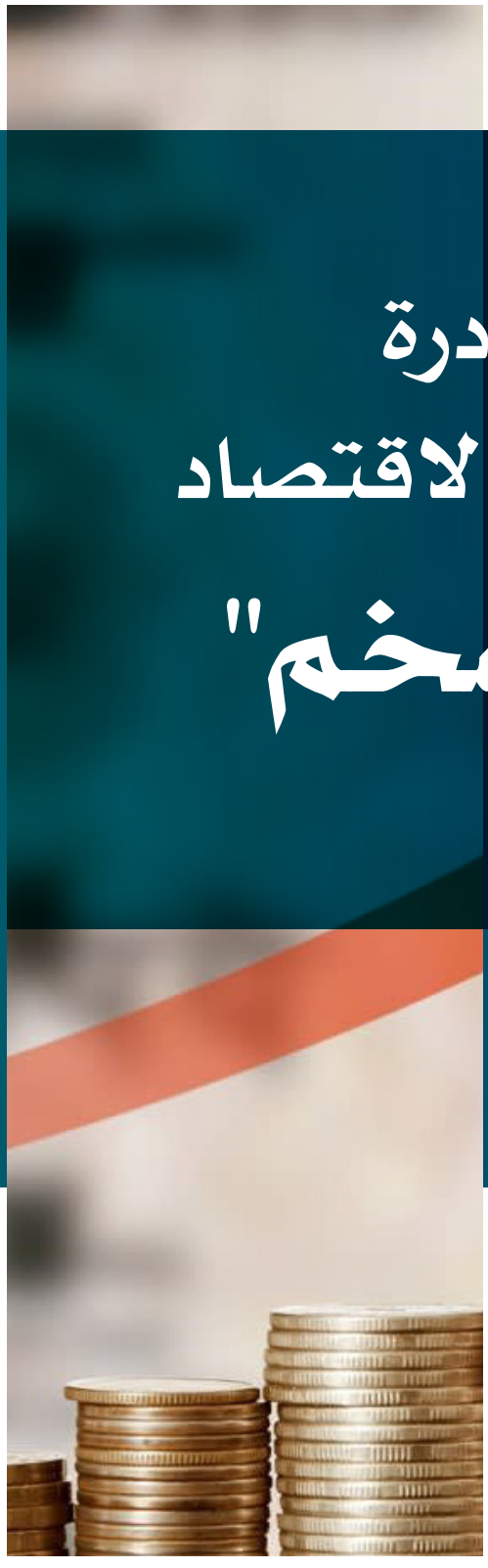

مبادرة
كلام في الاقتصاد
"التضخم"

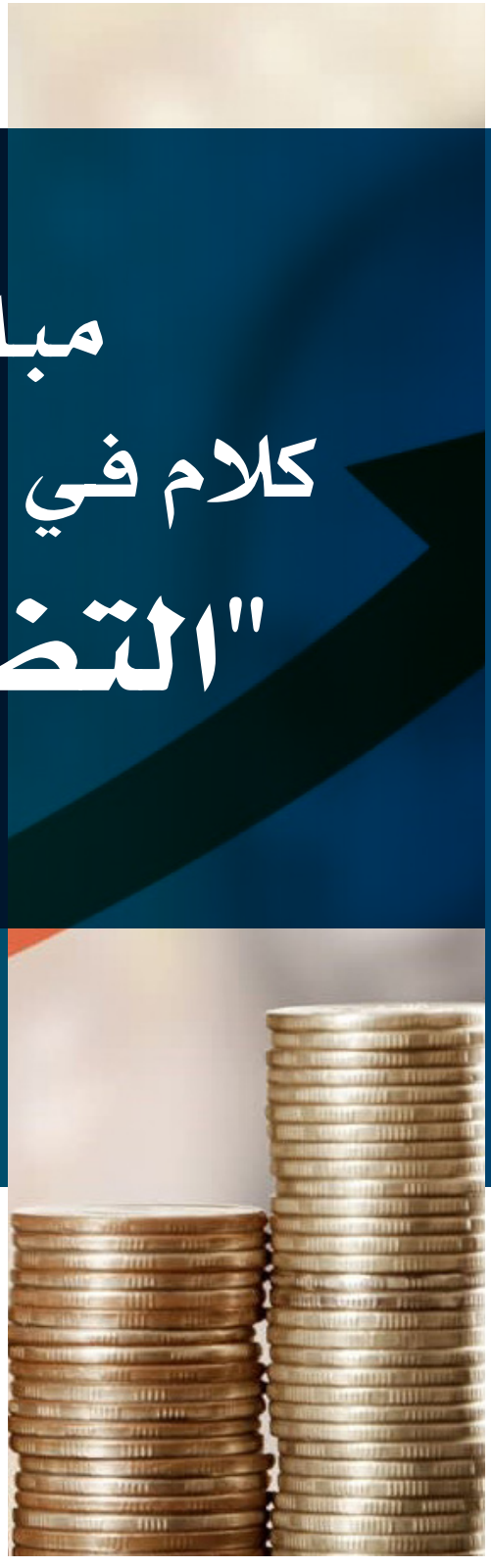

فبراير 2023

مبادرة
كلام في الاقتصاد "التضخم"

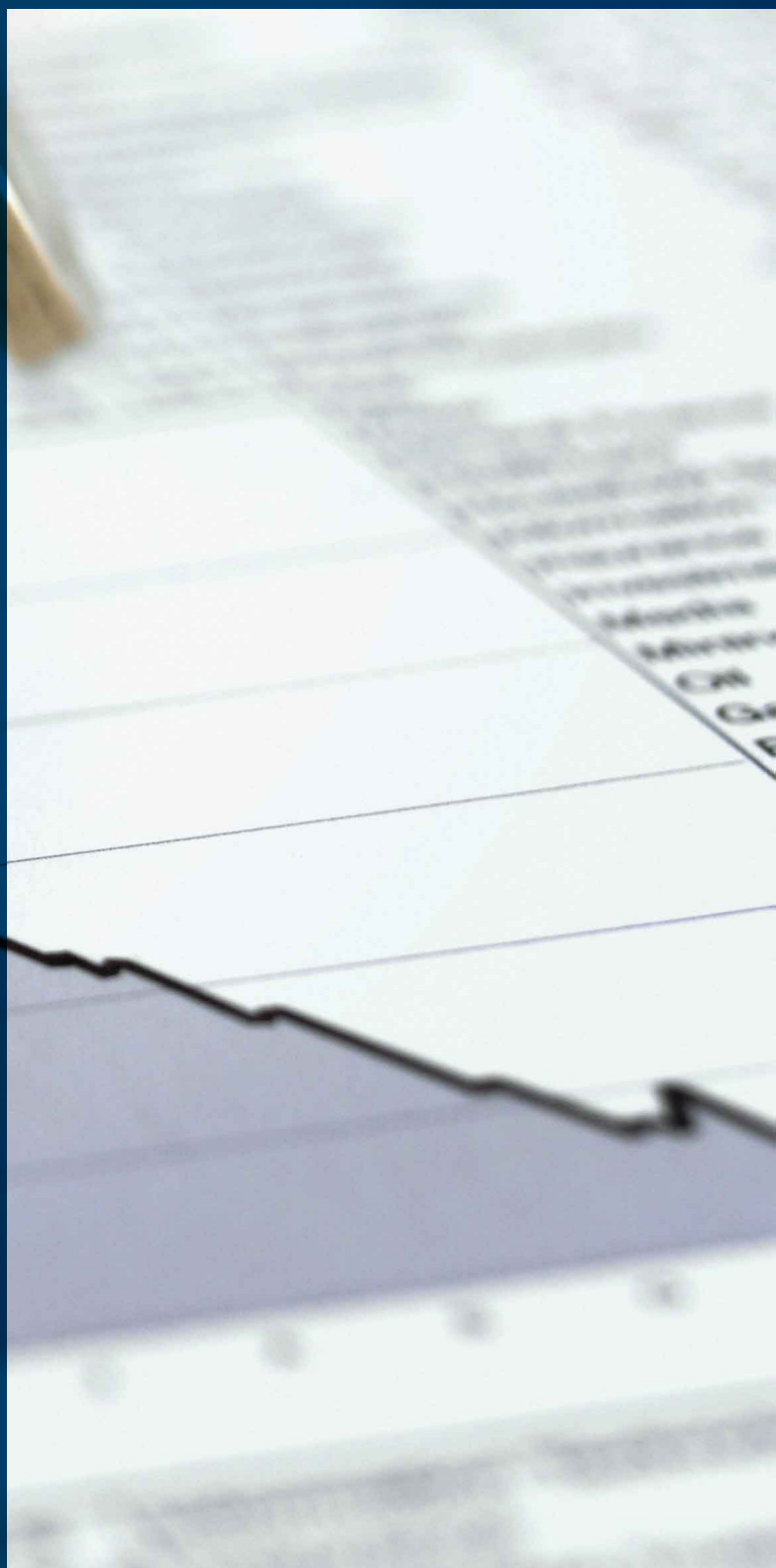

- تعريف التضخم وكيفية قياسه.
- الموجة التضخمية العالمية الحالية وأسبابها.
- اتجاهات التضخم في مصر.
- السياسات التي تم تبنيها لتخفيف حدة الضغوطات التضخمية.
- الواردات الزراعية والصناعية والنظر لها كفرص للاستثمار المحلي لزيادة مستويات المعروض المحلي وخفض التضخم.
- دور الأسرة المصرية في المساعدة في مواجهة ظاهرة التضخم.

ME IMPUNE
1000

تعريف التضخم وكيفية قياسه

تعريف التضخم

يُعرف التضخم بكونه يمثل ارتفاعًا مستمرًا في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهم شريحة واسعة جدًا من المواطنين.

قياس التضخم

يُقاس التضخم عالميًا ومحليًا من خلال احتساب نسب التغير في تكلفة شراء عدد من السلع والخدمات الأساسية المتضمنة في سلة قياسية يستهلكها المواطن في المتوسط، فيما يُعرف بسلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين، ويتم احتساب تلك التكلفة بشكل دوري من قبل أجهزة الإحصاء على مستوى العالم لتتبع التغير في مستويات الأسعار في الأسواق المحلية، فيما يُعرف بمعدل التضخم.

الموجة التضخمية العالمية الحالية وأسبابها

يشهد العالم واحدة من أقسى الموجات التضخمية على مدار العقود الماضية

- يشهد العالم **واحدة من أقسى الموجات التضخمية على مدار العقود الماضية** نتيجة تراكب وتعدد العديد من الأزمات التي يمر بها الاقتصاد العالمي، ولعل على رأسها:

- **اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية في بداية عام ٢٠٢٢**، واستمرار الأزمة حتى الآن، فالدولتان من أهم الدول المصدرة للحاصلات الزراعية عالميًا، وعلى رأسها صادرات القمح والذرة، ومسؤولتان بمفردهما عن ١٢٪ من السعرات الحرارية المتداولة عالميًا.

- **استمرار أزمة سلاسل التوريد العالمية** بسبب تواصل أزمة جائحة كوفيد-١٩ والأزمة الروسية-الأوكرانية.

- **الرفع القياسي لأسعار فائدة العملات العالمية من قبل البنوك المركزية العالمية** لمحاربة التضخم، وعلى رأسها الفائدة على الدولار، وبالتالي شهدت ٨٨ دولة على الأقل انخفاضا في عملاتها مقابل الدولار الأمريكي القوي في عام ٢٠٢٢، الذي لا يزال العملة الاحتياطية المفضلة للكثيرين في أوقات الضغوطات الاقتصادية العالمية، بما أدى إلى **ارتفاع كبير للتضخم المستورد في عدد كبير جدًا من الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة.**

- **حدوث أزمة طاقة عالمية لم يسبق لها مثيل من العمق والتعقيد**، نتيجة الأزمة الروسية-الأوكرانية، و"الضيق المصطنع" في الأسواق، كما هو الحال في أسواق الغاز الطبيعي، بحسب وكالة الطاقة الدولية.

- **ارتفاع تكاليف الطاقة ومدخلات الإنتاج في العديد من الدول** والظروف المناخية السيئة.

نصيب روسيا وأوكرانيا من إجمالي الصادرات العالمية لعدد من السلع الغذائية والأسمدة في عام ٢٠٢١

(٪)

البيان	أوكرانيا	روسيا	روسيا وأوكرانيا
القمح	١٠,٠	٢٤,٠	٣٤,٠
الذرة	١٥,٠	٢,٠	١٧,٠
الشعير	١٣,٠	١٤,٠	٢٧,٠
زيت عباد الشمس	٣١,٠	٢٤,٠	٥٥,٠
أسمدة في صورتها النهائية		١٦,٠	
السعرات الحرارية المتداولة عالميًا	٦,٠	٥,٨	١١,٨

المصدر: البرلمان الأوروبي.

نتج عنها ارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء بنسبة ١٤٪ والطاقة بنسبة ٥٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢١

استنادًا إلى ما سبق، سجلت الأسعار العالمية للعديد من السلع –وخاصة الغذاء والطاقة– ارتفاعات قياسية خلال عام ٢٠٢٢، حيث ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة بلغت نحو ٥٩٪، والذرة بنسبة بلغت نحو ٢٥٪، والألبان بنسبة بلغت نحو ٢٠٪، والحبوب بنسبة بلغت نحو ١٨٪، والقمح بنسبة بلغت نحو ١٦٪.

نسبة الارتفاع المسجلة في أسعار عدد من سلع الغذاء والطاقة في عام ٢٠٢٢ مقارنةً بعام ٢٠٢١

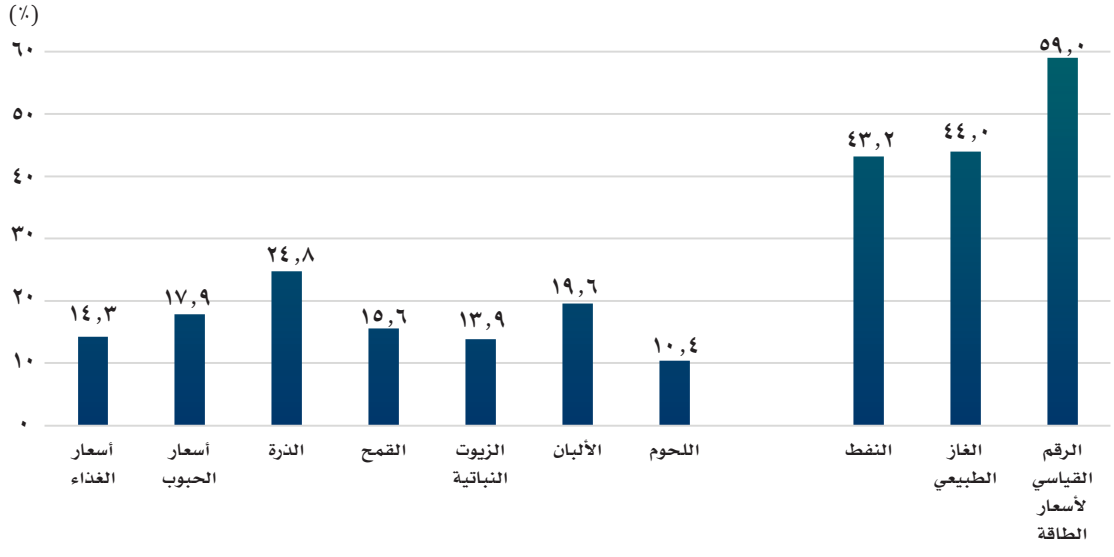

المصدر: منظمة الفاو، البنك الدولي، منظمة أوبك.

التضخم العالمي يسجل ارتفاعا قياسيا خلال عام ٢٠٢٢ ليصل إلى أعلى مستوياته على مدار ٢٥ عامًا

- استنادًا إلى ما سبق، سجل التضخم العالمي ارتفاعًا قياسيًّا خلال عام ٢٠٢٢ ليصل إلى أعلى مستوياته على مدار ٢٥ عامًا، حيث بلغ ٨,٨٪، مقارنةً بمعدل للتضخم بلغ ٤,٢٪ في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٢١).
- ارتفعت معدلات التضخم في نصف دول العالم إلى ١٠٪ أو أكثر، بل بلغت مستوى ١٠٠٪ أو أكثر في بعض البلدان.

معدل التضخم العالمي خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٢٢)

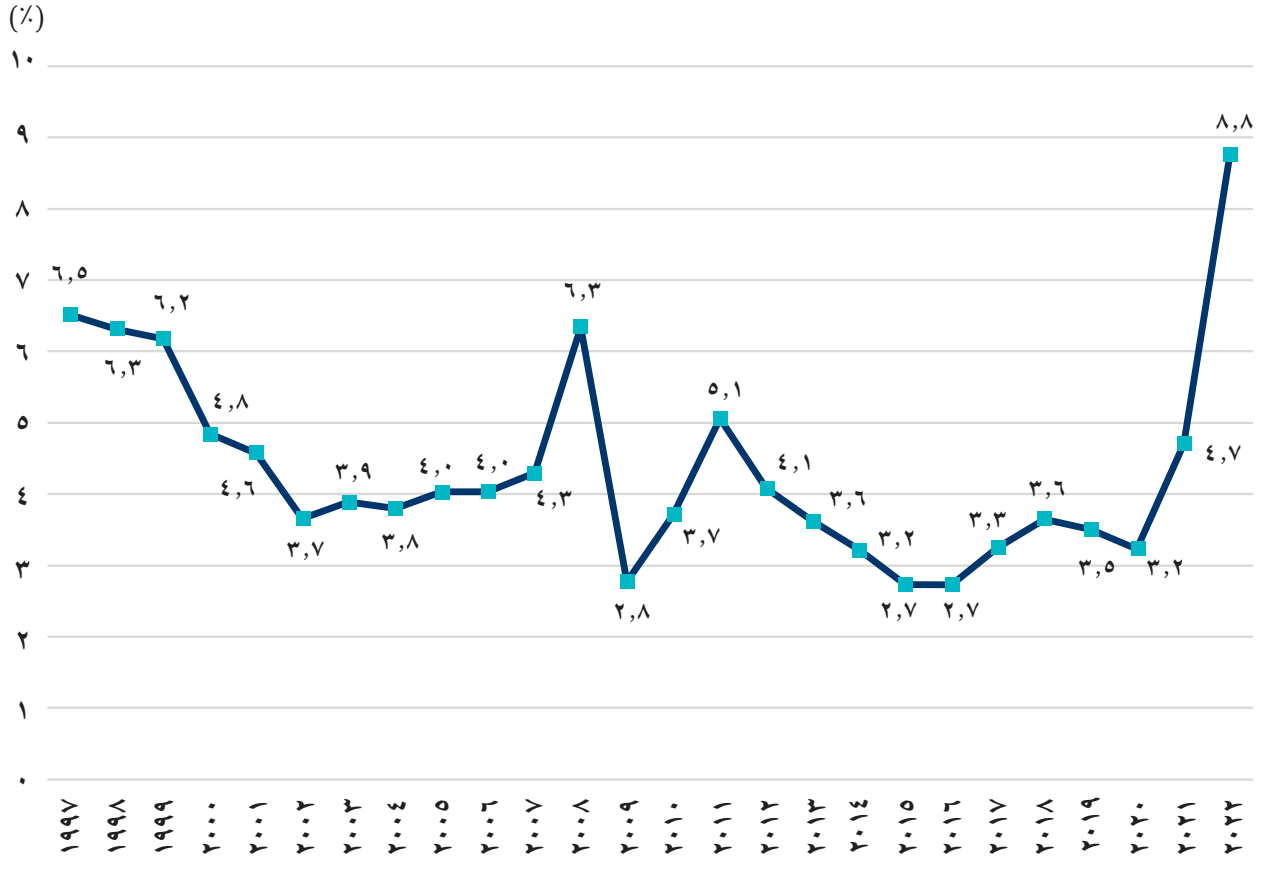

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

سجلت معدلات تضخم الغذاء ارتفاعًا كبيرًا في ٩١٪ من الدول التي تنتمي إلى شريحة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض التي تنتمي لها مصر

- تسببت الأزمة الروسية-الأوكرانية في حدوث انتكاسة للتعافي الاقتصادي الهشّ من جائحة "كوفيد-١٩"، وزيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة؛ نتيجة تعطُّل سلاسل التوريد من روسيا وأوكرانيا؛ مما أدى إلى تفاقم تضخم أسعار الغذاء على مستوى العالم ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة، حيث ارتفع في:
  - ٨٨,٢٪ في الدول منخفضة الدخل.
  - ٩٠,٧٪ في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض.
  - ٩٣٪ في الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى.
- فاقت معدلات تضخم الغذاء في عدد من دول العالم مستوى ٥٠٪.

الدول العشر الأولى الأكثر تضررًا من تضخم أسعار الغذاء على مستوى العالم (اسمي على أساس سنوي)

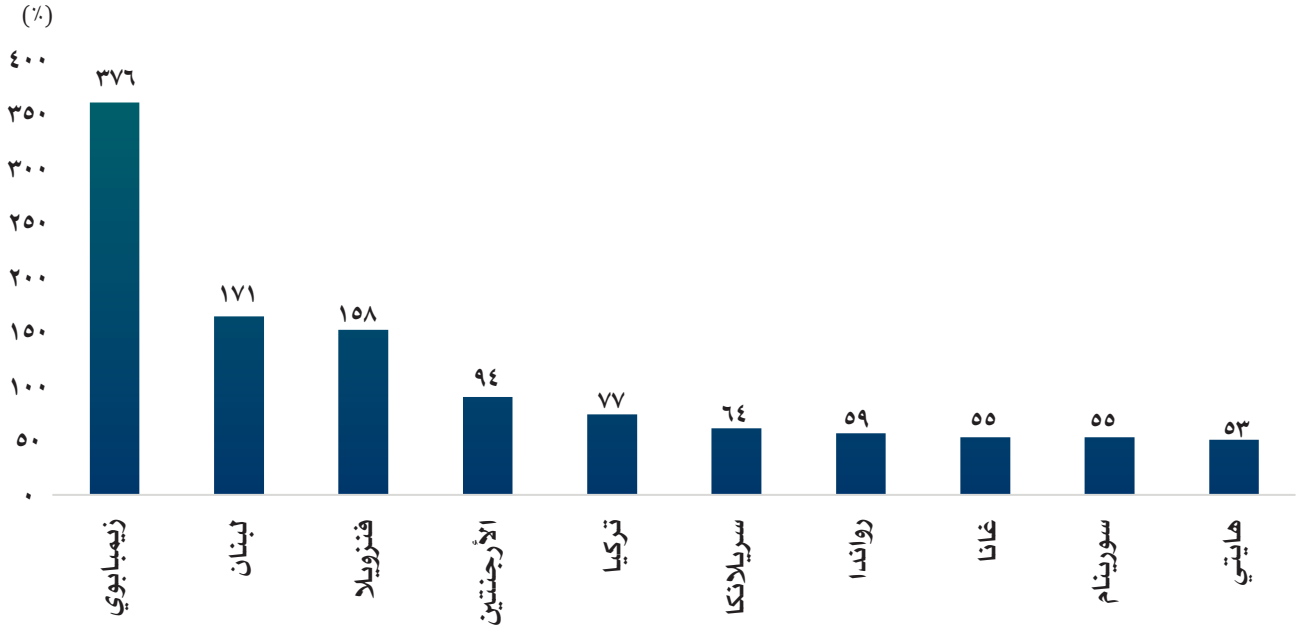

Source: World Bank, Food Security Update, 12 January, 2023.

تراجع متوقع لمعدلات للتضخم إلى ٦,٦٪ و٤,٣٪ عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، رغم ذلك ستبقى تلك المعدلات أعلى من مستويات ما قبل الجائحة في ٨٠ ٪ من دول العالم

- من المتوقع تراجع نسبي للتضخم العالمي إلى ٦,٦٪ في عام ٢٠٢٣ وفق توقعات صندوق النقد الدولي ونحو ٥,٢٪ وفق توقعات البنك الدولي بفعل التشديد غير المسبوق للسياسة النقدية على مستوى العالم.
- لكن الأثر الأكبر لتراجع التضخم سيظهر في منتصف عام ٢٠٢٤ مع انخفاضه لمعدل يقدر بنحو ٤,٣٪ في عام ٢٠٢٤.
- رغم ذلك ستبقى معدلات التضخم في ٨٠ ٪ من دول العالم أعلى من مستوياتها المسجلة ما قبل الجائحة.

توقعات التضخم العالمي خلال الفترة (٢٠٢٢-٢٠٢٤)

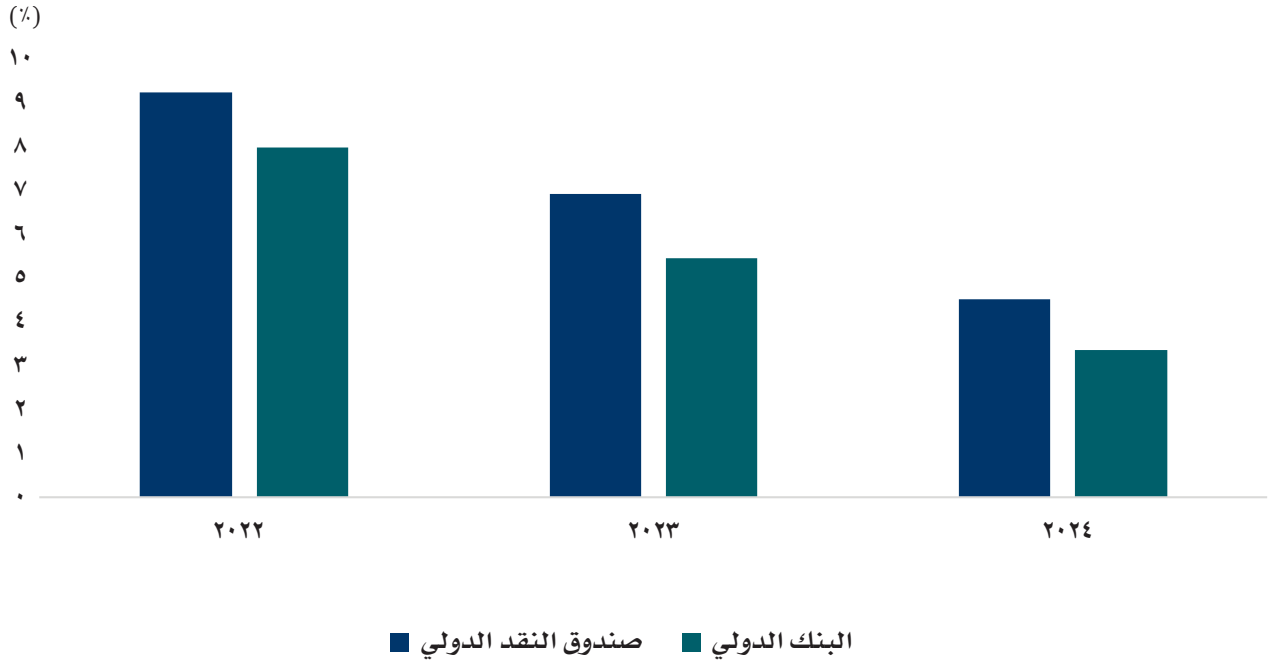

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

اتجاهات التضخم في مصر

تأثر الاقتصاد المصري كغيره من اقتصادات العالم بالموجة التضخمية العالمية في عام ٢٠٢٢، والتي ارتفع بسببها معدل التضخم في مصر ليصل إلى نحو ١٤٪ عام ٢٠٢٢

- بعد أن كانت مصر قد نجحت بشكل كبير في خفض معدلات التضخم خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ استنادا إلى تبني البنك المركزي لسياسة استهداف التضخم، والتي تراجعت على إثرها معدلات التضخم خلال تلك الفترة لتدور حول مستوى ٥٪، تأثر الاقتصاد المصري كغيره من اقتصادات العالم بالموجة التضخمية العالمية في عام ٢٠٢٢، والتي ارتفع بسببها معدل التضخم في مصر ليصل إلى ما يقرب من ١٤٪ العام الماضي، وذلك وفقًا لأحدث بيانات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

معدل التضخم السنوي في مصر خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٢)

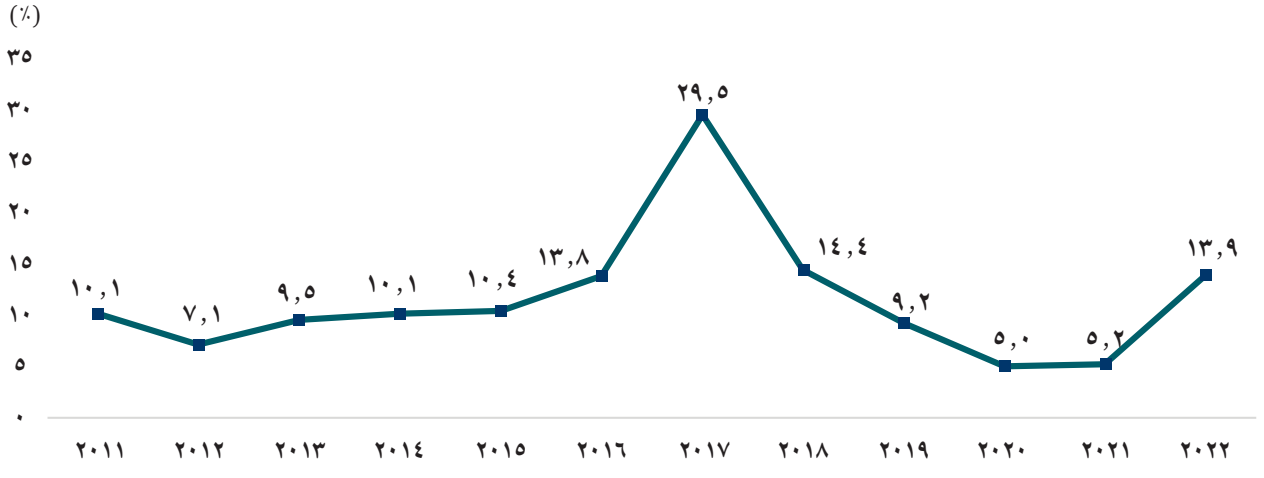

المصدر: نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ديسمبر ٢٠٢٢، إصدار يناير ٢٠٢٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سُجلت أعلى معدلات للتضخم في مصر في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ نتيجة ضغوطات التضخم المستورد

- سجل متوسط معدل التضخم أعلى مستوى له بلغ نحو ١٨,٧٪ في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، الذي شهد تنامي الضغوطات التضخمية في العديد من الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة بفعل عدد من العوامل، والتي من أهمها رفع أسعار الفائدة العالمية وارتفاع مستويات التضخم المستورد.

معدل التضخم الشهري في مصر خلال الفترة (يناير - ديسمبر) ٢٠٢٢

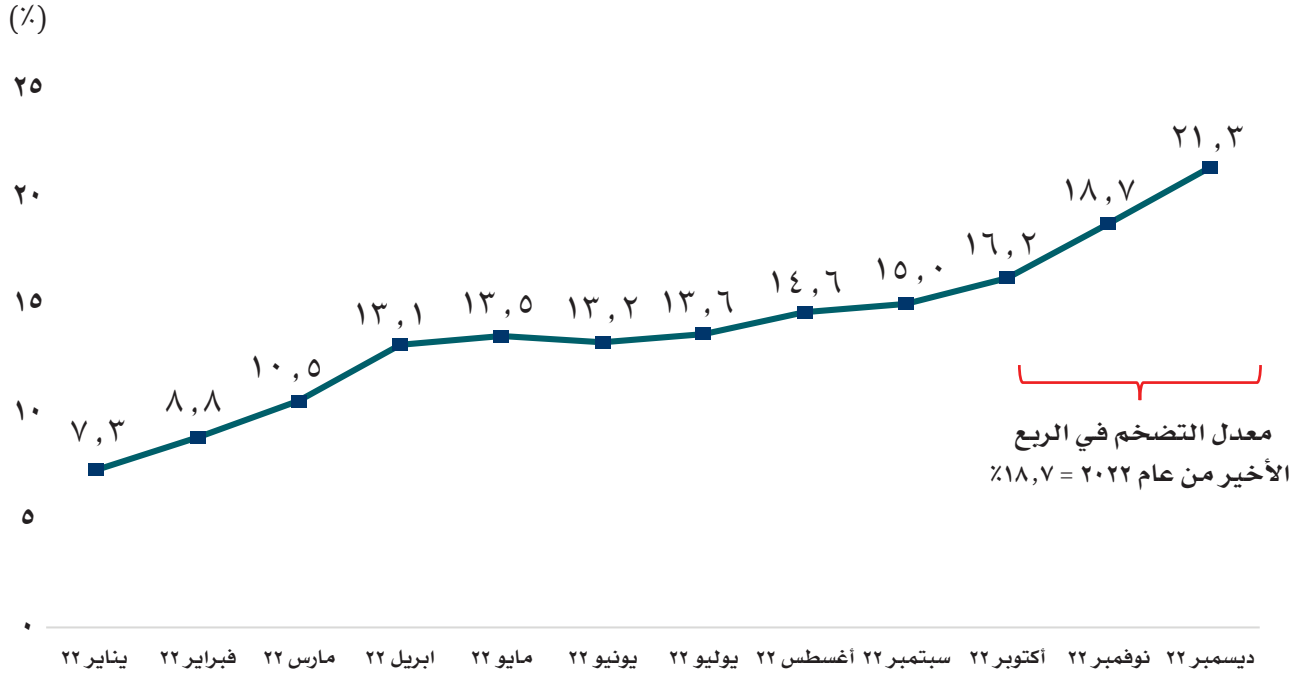

المصدر: نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ديسمبر ٢٠٢٢، إصدار يناير ٢٠٢٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

سُجلت أعلى معدلات للتضخم في مصر في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢ نتيجة ضغوطات التضخم المستورد

تابع

- بتحليل أهم مكونات معدل التضخم لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ في مصر، يُلاحظ استحواذ مجموعات الطعام والشراب، والمطاعم والفنادق، والأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية على أعلى معدلات تضخم بلغت ٣٧,٢٪ و٣٣,٢٪ و٢٦,٥٪ على الترتيب.

معدلات التضخم لمجموعات معدل التضخم لشهر ديسمبر ٢٠٢٢ في مصر*

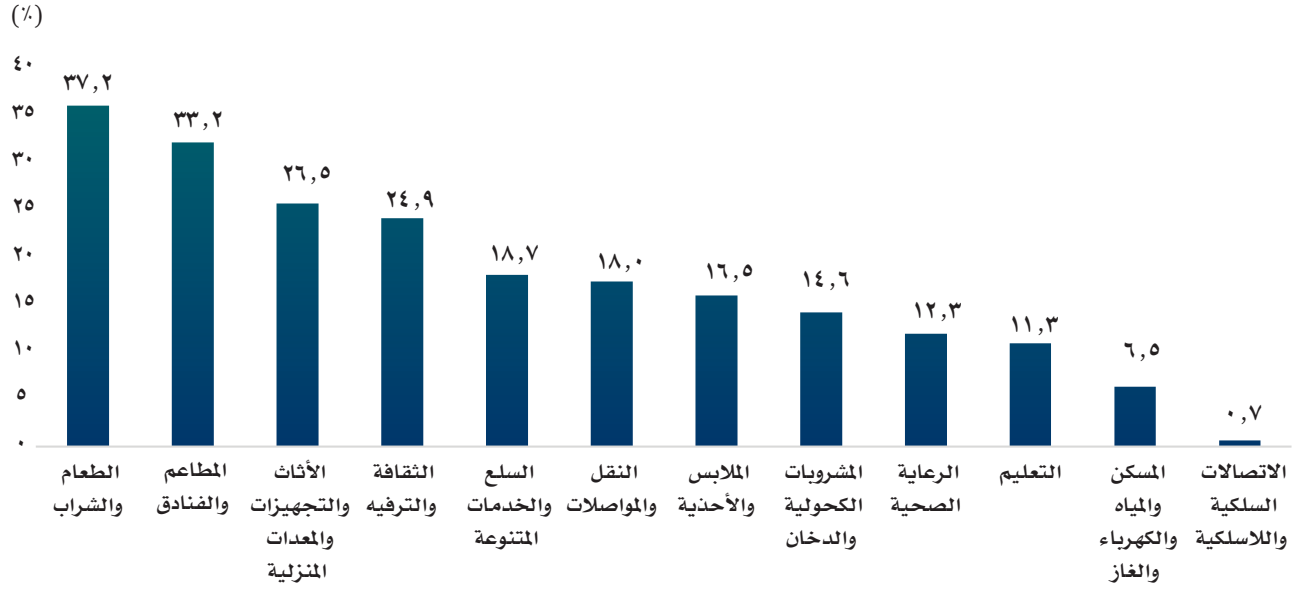

* حضر الجمهورية.

المصدر: نشرة الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين ديسمبر ٢٠٢٢، إصدار يناير ٢٠٢٣، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

من المتوقع حدوث تراجع نسبي لمعدل التضخم في مصر إلى نحو ١٢٪ في عام ٢٠٢٣ مع استمرار الانحسار التدريجي للضغوطات التضخمية خلال الفترة (٢٠٢٤-٢٠٢٧)

- من المتوقع انخفاض نسبي لمعدل التضخم في مصر إلى نحو ١٢٪ في عام ٢٠٢٣، واستمرار الانحسار التدريجي لمعدل التضخم ليسجل نحو ٧,٣٪ في المتوسط خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)، بما يمثل نحو نصف معدل التضخم المسجل عام ٢٠٢٢.

توقعات معدل التضخم في مصر خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٧)

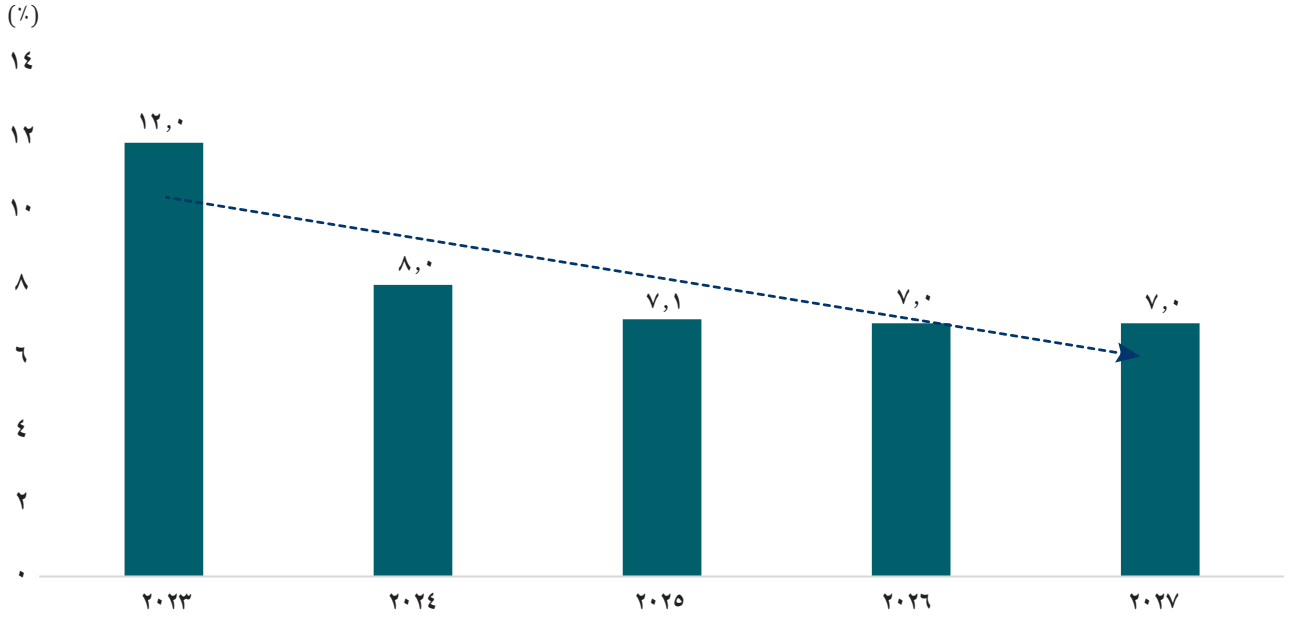

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

السياسات التي تم تبنيها لتخفيف حدة الضغوطات التضخمية

السياسات المتبناة لتخفيف أعباء الضغوطات التضخمية عن كاهل المواطنين

- سارعت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تستهدف تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين في مواجهة الضغوطات السعرية، إذ تم تخصيص (١٣٠) مليار جنيه للتعامل مع تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وتخفيف آثارها على المواطنين.

- **تمَّ رصد أكثر من (٦٠) إجراءً اتخذته الحكومة لتعزيز الحماية الاجتماعية، والحد من التداعيات السلبية لارتفاع الأسعار، موزعة على (٦) محاور رئيسة** من واقع حزم الحماية الاجتماعية التي تم إطلاقها، وكان آخرها الحزمة التي بدأ تطبيقها في نوفمبر ٢٠٢٢، بتكلفة تُقدر بحوالي (٦٧) مليار جنيه سنويًا، فضلًا عن مخصصات الحماية الاجتماعية في موازنة العام المالي الجاري ٢٠٢٢/٢٠٢٣ البالغة ٣٥٦ مليار جنيه، وتتمثل تلك الإجراءات فيما يلي:

١- التعجيل بزيادة الأجور والمرتبات والمعاشات، وتقديم الدعم اللازم لمواجهة ارتفاع الأسعار.

٢- زيادة مستويات الدعم الموجه للسلع الأساسية.

٣- زيادة أعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة.

٤- تخفيف بعض الأعباء عن كاهل المواطنين، ورفع جودة الخدمات المقدمة لهم.

٥- رفع مستويات كفاية المخزون من السلع الاستراتيجية لفترات تتراوح ما بين ٤-٦ أشهر، وتعزيز الكميات المطروحة من السلع الاستهلاكية في الأسواق والمجمعات الاستهلاكية

٦- اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة مستويات الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والصناعية.

١- التعجيل بزيادة الأجور والمرتبات والمعاشات، وتقديم الدعم اللازم لمواجهة ارتفاع الأسعار

- **زيادة الحد الأدنى للعلاوات المقررة للعاملين بالدولة** والتعجيل بموعد استحقاقها ليصبح أول أبريل ٢٠٢٢ بدلًا من يوليو ٢٠٢٢، وقد بلغت تكلفة التبكير بصرف العلاوات الدورية والخاصة والحافز الإضافي ورفع قيمتها اعتبارًا من أبريل ٢٠٢٢، حوالي (٨) مليارات جنيه.
- **زيادة المعاشات بنسبة** (١٣٪)، وقد تم تطبيق هذه الزيادة اعتبارًا من أبريل ٢٠٢٢، بدلاً من يوليو ٢٠٢٢، بتكلفة إضافية تصل إلى (٨) مليارات جنيه.
- **صرف مساعدات استثنائية لـ (٩) ملايين أسرة لمدة** (٦) **أشهر** بتكلفة مليار جنيه شهريًا، وذلك ضمن حزمة إجراءات تم الإعلان عنها في يوليو ٢٠٢٢.
- وفي أكتوبر ٢٠٢٢، تم **إقرار** (٣٠٠) **جنيه علاوة شهرية استثنائية دائمة للموظفين والعاملين بالدولة** بمختلف مستوياتهم الوظيفية، بدءًا من الدرجة السادسة وحتى الدرجة الممتازة.
- **إقرار** (٣٠٠) **جنيه منحة استثنائية شهرية لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم**، لأكثر من (١٠,٥) ملايين مواطن، بتكلفة سنوية تبلغ (٣٢) مليار جنيه؛ وذلك لمواجهة غلاء المعيشة، والتخفيف عن المواطنين.
- **صرف تعويض مالي حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، لدعم العاملين بشركات القطاع الخاص المتعثرة**، بسبب تداعيات الأزمة العالمية الراهنة، وغير القادرة على تحمل أجور العمالة بشرط عدم الاستغناء عنها.
- **رفع حد الإعفاء الضريبي للمواطن، بحيث يتم رفع الحد الأدنى للإعفاء الضريبي من** (٢٤) **ألف جنيه في السنة إلى** (٣٠) **ألف جنيه في السنة**، بنسبة زيادة (٢٥٪)، وهو ما يعني أن الدخل الشهري حتى (٢٥٠٠) جنيه سيكون معفيًا من الضرائب، بتكلفة سنوية (٨) مليارات جنيه.

- **زيادة مخصصات الأجور وتعويضات العاملين بنسبة (١٢٪) لتبلغ (٤٠٠) مليار جنيه** خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقابل (٣٥٧,١) مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.
- **تخصيص (٥) مليارات جنيه في موازنة العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣؛ لتعيين (٦٠) ألفًا** من المعلمين والأطباء والصيادلة وتلبية الاحتياجات الأخرى بمختلف قطاعات الدولة، بالإضافة إلى مليار جنيه لإجراء حركة ترقيات العاملين بالدولة.

٢- زيادة مستويات الدعم الموجه للسلع الأساسية

- تم رفع مخصصات الدعم والحماية الاجتماعية إلى حوالي ٣٥٦ مليار جنيه وفقًا لموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، مقارنةً بنحو ٣٤٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١.

تطور حجم الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية خلال الفترة (٢٠١٦/٢٠١٥- ٢٠٢٣/٢٠٢٢)

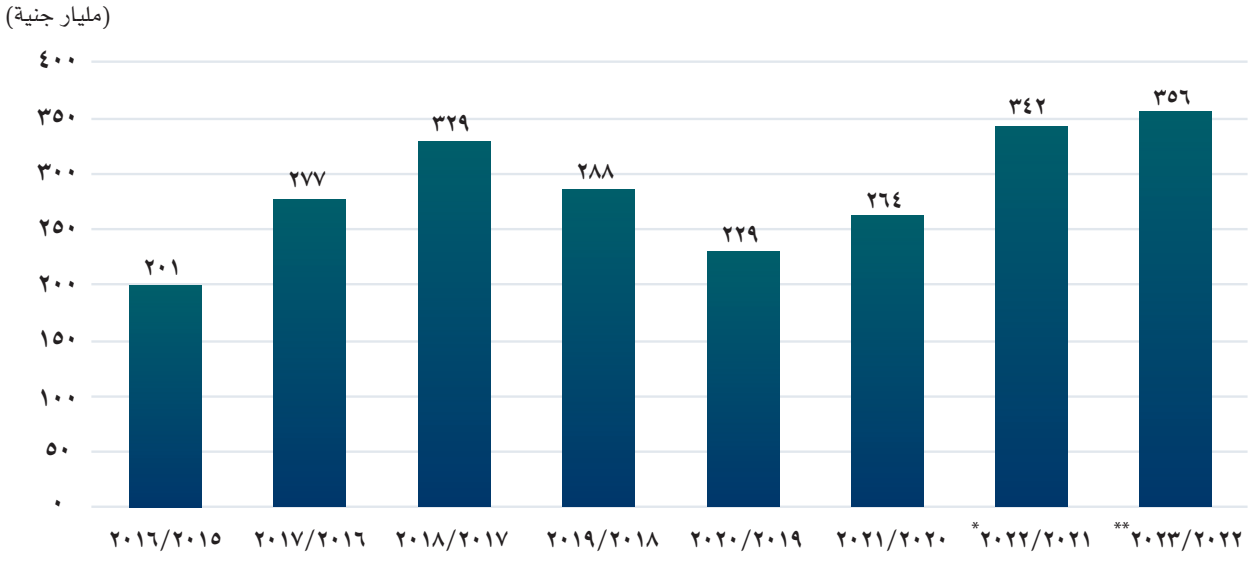

* بيان ختامي مبدئي لعام ٢٠٢٢/٢٠٢١.
**مشروع موازنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، موازنة المواطن للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

- استمرار توفير دعم مالي إضافي للأسر على البطاقات التموينية، بشرائح تتراوح بين (١٠٠ - ٣٠٠) جنيه، واستمرار الدعم الإضافي حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، بتكلفة إجمالية سنوية تبلغ (٨,٥) مليارات جنيه، ويوضح الشكل التالي رقم (٨) التوزيع النسبي للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وفقًا لموازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

التوزيع النسبي للدعم والمنح والمزايا الاجتماعية وفقًا لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

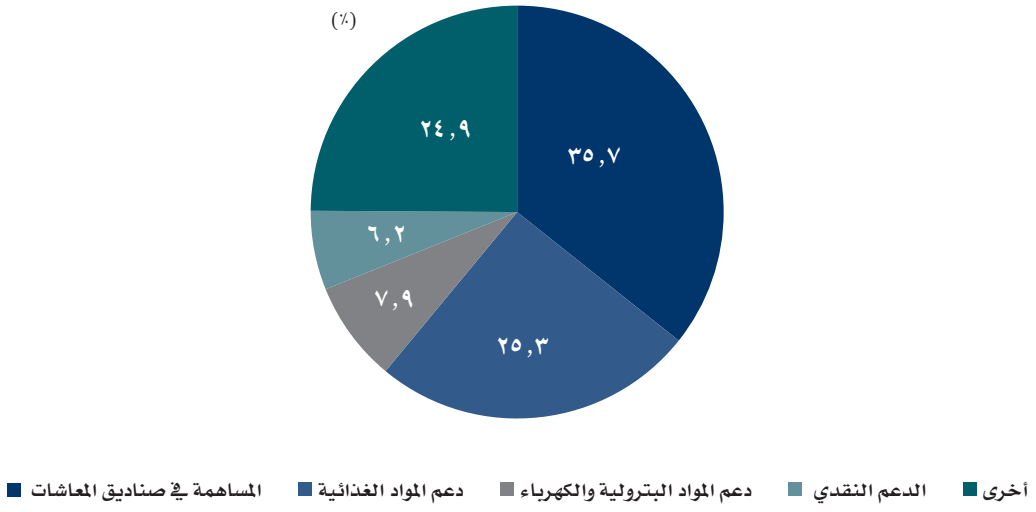

المصدر: وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣.

- رفع المخصصات المالية **لدعم السلع التموينية** لتصل إلى نحو (٩٠) مليار جنيه، وذلك وفقًا لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بهدف ضمان توافر كل من رغيف الخبز والسلع التموينية الأساسية لنحو (٧١) مليون مواطن مستفيد من منظومة دعم الخبز، وحوالي (٦٣,٣) مليون مواطن مستفيد من منظومة دعم البطاقات التموينية.

- تقدم الدولة دعمًا يفوق ما تتحمله حكومات دول عديدة متقدمة، فعلى سبيل المثال، تكلفة سعر رغيف الخبز على الدولة قبل حدوث الأزمة الراهنة كانت تساوي ٦٥ قرشًا، وعقب اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية ارتفعت تكلفته على الدولة إلى ٨٠ قرشًا، ثم زادت التكلفة إلى ٩٠ قرشًا بعد تحرير سعر الصرف، ورغم ذلك لم تحدث أي زيادة على أسعاره للمواطن.

إجمالي قيمة دعم السلع التموينية خلال الفترة (٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠٢٣/٢٠٢٢)

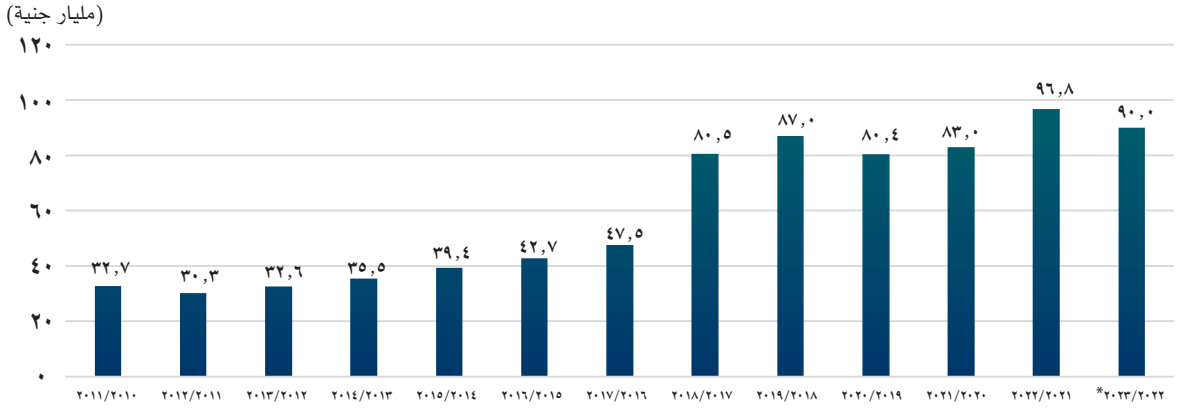

* موازنة.

المصدر: وزارة المالية.

- تنتج الدولة ١٠٠ مليار رغيف سنويًا، بمعدل ٢٧٥ مليون رغيف يوميًا تقريبًا، ولذا فالعشرة قروش الأخيرة زيادة في تكلفة إنتاج الرغيف تعني أن الدولة تتحمل ١٠ مليارات جنيه، ولم يتم تحميلها على المواطن، ولم يرتفع سعر الرغيف.
- التوسع في توزيع كراتين السلع الغذائية المدعمة بنصف التكلفة، من خلال منافذ القوات المسلحة والداخلية والتموين، مع استهداف المناطق الأكثر احتياجًا.
- استمرار الحكومة في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية بمعدل نمو سنوي (٣٣,٩٪) لزيادة الإنفاق على رعاية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية؛ لتخفيف حدة الأعباء التضخمية على المواطنين.
- رفع مستويات دعم المواد البترولية، لتصل إلى (٢٨,١) مليار جنيه، وفقًا لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بنسبة زيادة قدرها (٥٢,٦٪) مقارنةً بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- على سبيل المثال، تبلغ تكلفة لتر السولار الفعلية على الدولة المصرية ١١ جنيهًا، ولكن سعره في الأسواق يقدر بنحو ٧,٢٥ جنيهات، أي هناك ما يقرب من ٤ جنيهات تتحملها الدولة لكل لتر، وتستهلك الدولة في السنة الواحدة من السولار نحو ١٥ مليار لتر سولار سنويًا.

٣- زيادة أعداد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة

- تخصيص نحو (٢٢) **مليار جنيه لتمويل برنامج تكافل وكرامة**، بما يسمح بتقديم دعم نقدي للأسر الأقل دخلًا، متضمنة (٤٥٠) ألف أسرة جديدة تمت إضافتها للبرنامج، وذلك وفقًا لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣. أخذًا في الاعتبار أن تكلفة إضافة (٤٥٠) ألف أسرة جديدة للمستفيدين من برنامج تكافل وكرامة تبلغ حوالي (٢,٤) مليار جنيه سنويًا.
- في ضوء التوجيهات الرئاسية، من المستهدف **زيادة عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة بنحو مليون أسرة جديدة**، بإجمالي تكلفة لهذه الأسر المستهدفة تقدر بنحو (٥,٥) مليارات جنيه سنويًا.
- ارتفع عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة إلى نحو ٣,٧ ملايين أسرة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقابل نحو ١,٧ مليون أسرة في عام ٢٠١٦/٢٠١٧، ووصل عدد المستفيدين إلى نحو **٤,١ ملايين أسرة** حتى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢.

أعداد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" خلال الفترة (٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠٢٢/٢٠٢١)

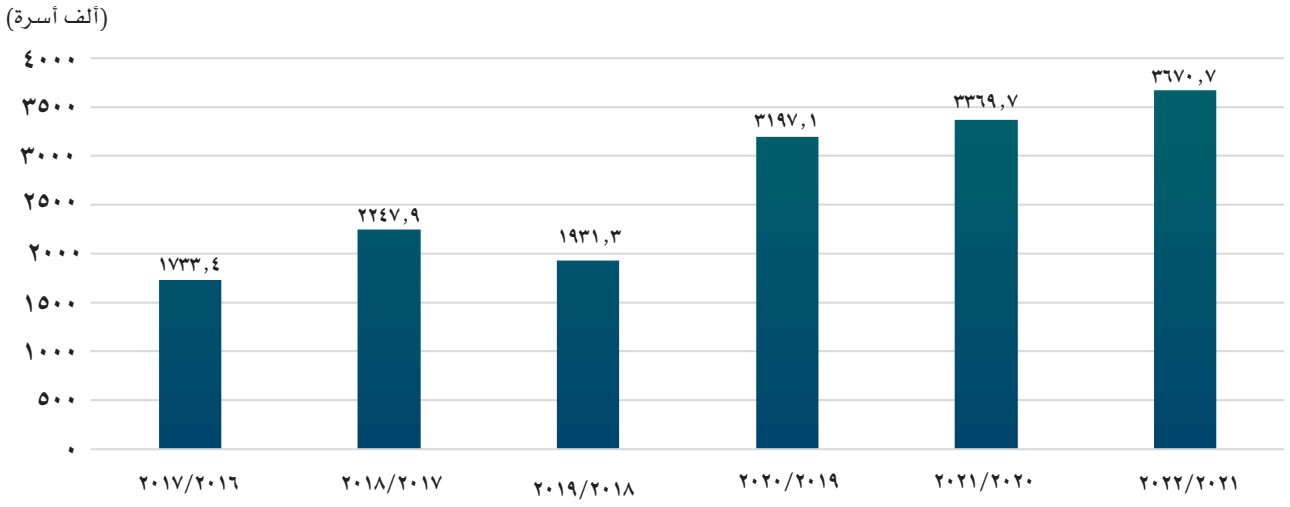

المصدر: وزارة التضامن الاجتماعي.

٤- تخفيف بعض الأعباء عن كاهل المواطنين، ورفع جودة الخدمات المقدمة لهم

- في أكتوبر ٢٠٢٢، أعلنت الحكومة عن استمرار العمل بالقرار السابق إصداره بشأن **عدم زيادة أسعار الكهرباء، حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣**، والذي كان من المقرر انتهاء العمل به في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بتكلفة إضافية (١,٩) مليار جنيه، وتكلفة إجمالية (٣,٨) مليارات جنيه عن العام المالي الجاري ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

- تخصيص (٧,٨) مليارات جنيه بمشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢؛ **لتمويل مبادرات الإسكان الاجتماعي**، وتوفير (٣,٥) مليارات جنيه لتغطية تكلفة توصيل خدمات الغاز الطبيعي للمنازل لعدد (١,٢) مليون وحدة سكنية. فضلًا عن ذلك، فقد تم تخصيص (٥) مليارات جنيه لصندوق التنمية الحضرية؛ لتطوير العشوائيات والمناطق غير المخططة.

- استمرار تنفيذ المشروع القومي لتنمية الريف المصري "**حياة كريمة**"، بتكلفة إجمالية تتجاوز (٧٠٠) مليار جنيه على ثلاث مراحل لتطوير القرى المصرية في الريف من خلال عدد من المشروعات التي تستهدف تحسين مستوى المعيشة وتعزيز التنمية البشرية.

- ومن الجدير بالذكر أن المبادرة تستهدف قرابة (٤,٦) آلاف قرية تقع في (١٧٥) مركزا داخل (٢٠) محافظة، بإجمالي عدد مستفيدين يصل إلى (٦٠) مليون مستفيد في مراحله المختلفة. وقد **أدرجت الأمم المتحدة المبادرة ضمن أفضل الممارسات الدولية.**

- وفقًا لموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بلغت **مخصصات قطاع الصحة** (٣١٠) **مليارات جنيه** بزيادة (٣٤,٤) مليار جنيه مقارنةً بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي (١٢,٥٪).

- بلغت مخصصات **التأمين الصحي والأدوية وعلاج غير القادرين على نفقة الدولة نحو** (١٠,٩) **مليارات جنيه** خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مع استمرار التنفيذ التدريجي لمنظومة التأمين الصحي الشامل، والتوسع فيه ليشمل عددا أكبر من المحافظات، حيث تتضمن الموازنة (٢٠٠) مليون جنيه مخصصات لدعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي.

- الاستمرار في **دعم ومساندة المبادرات في مجال الصحة**، مثل مبادرة القضاء على قوائم الانتظار، ورفع كفاءة المستشفيات وتوفير الأدوية والأمصال، وألبان الأطفال، والمستلزمات والأجهزة الطبية، إلى جانب إطلاق المبادرة الرئاسية لدعم وزيادة عدد أسِرة العناية المركزة، وأيضًا حضانات الأطفال.

- **رفع مخصصات التعليم ما قبل الجامعي لتصل إلى** (٣١٧) **مليار جنيه** خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بزيادة تُقدر بنحو (٦١) مليار جنيه مقارنةً بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، أي بنسبة ارتفاع تصل إلى (٢٣,٨٪). كما تم رفع مخصصات التعليم الجامعي إلى (١٥٩,٢) مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، بزيادة تبلغ (٢٧,١) مليار جنيه، وبنسبة زيادة تصل إلى (٢٠,٥٪)، مقارنةً بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

٥- رفع مستويات كفاية المخزون من السلع الاستراتيجية لفترات تتراوح ما بين ٤-٦ أشهر، وتعزيز الكميات المطروحة من السلع الاستهلاكية في الأسواق والمجمعات الاستهلاكية

١. زيادة الرقعة الزراعية والإنتاج الزراعي

- **منح حافز توريد إضافي لسعر إردب القمح المحلي للموسم الزراعي ٢٠٢٢**؛ لتشجيع المزارعين على توريد أكبر كمية ممكنة، فضلًا عن موافقة مجلس الوزراء على صرف (٦٥) جنيهًا لكل إردب كحافز استثنائي للتوريد والنقل، ليضاف إلى أسعار التوريد المحددة سلفًا.

- تقديم **حوافز إضافية لتشجيع المزارعين على توريد القمح** لموسم ٢٠٢٢، حيث تم إلزام جميع المنتجين بتسليم (١٢) إردبا من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى.

- ومن ثم ساهم ذلك في **زيادة المساحة المزروعة من القمح لتبلغ** (٣,٦٥) **ملايين فدان في ٢٠٢٢**، مقابل (٣,٤) ملايين فدان في ٢٠١٤، بنسبة زيادة (٧,٤٪).

- **زيادة نسبة التغطية من التقاوي المعتمدة لمحصول القمح** من (٣٥٪) في السنوات الماضية، لترتفع ولأول مرة إلى (٧٠٪) خلال الموسم الحالي، ومن مستهدف تغطية كامل المساحة المزروعة بالقمح بداية من الموسم القادم.

- تم الإعلان مبكرًا عن **سعر توريد القمح قبل الزراعة لأول مرة**؛ تنفيذًا لسياسة الزراعة التعاقدية، كما وافق مجلس الوزراء على **حافز إضافي لتوريد إردب القمح المحلي لموسم ٢٠٢٣ ليصبح ١٢٥٠ جنيهًا بدلا من سعر ١٠٠٠ جنيه** الذي سبقت الموافقة عليه، وذلك مقارنةً بـ (٨٢٠) جنيهًا للموسم الماضي.
- تحديد وزن الإردب من القمح بـ (١٥٠) كيلو جرامًا فقط بدلا من (١٥٥) كيلو جرامًا، مما يوفر (٥) كيلوجرامات قمح في كل إردب لمصلحة الفلاح.
- زيادة عدد نقاط استلام القمح، حيث تمت إضافة (٤٥) نقطة لاستلام القمح عام ٢٠٢٢، ليصل الإجمالي إلى (٤٥٠) نقطة.
- وقد أسهمت الإجراءات سالفة الذكر في **ارتفاع نسب التوريد عام ٢٠٢٢ لتصل إلى (٤,٢) ملايين طن**، وهي نصف الكمية المنتجة بمصر عام ٢٠٢٢، بما يُشير إلى أن عمليات التوريد تمثل نقلة كبيرة في استجابة المزارعين لتوريد القمح المحلي.

٢. إنشاء الصوامع والمستودعات الاستراتيجية

- **زيادة عدد الصوامع لتبلغ (٧٤) صومعة في ٢٠٢٢**، مقابل (٤٠) صومعة عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة (٨٥٪)، فضلاً عن زيادة السعة التخزينية للقمح بنسبة (١٨٣,٣٪)، حيث بلغت (٣,٤) ملايين طن عام ٢٠٢٢، مقابل (١,٢) مليون طن عام ٢٠١٤.
- **جارٍ تنفيذ ٧ مستودعات استراتيجية بتكلفة تصل إلى ٣٠ مليار جنيه**، بهدف زيادة المخزون السلعي ووصوله إلى ما بين ٨ و٩ أشهر بدلاً من ٤ لـ ٦ أشهر، حيث تبلغ مساحة المستودع الواحد ١٠ أفدنة قابلة للتوسعات المستقبلية.
- **توقيع عقود أكبر مشروع قومي لإنشاء مخازن استراتيجية للمنتجات الغذائية**، وتشمل المرحلة الأولى من المستودعات الاستراتيجية محافظات "الشرقية، والسويس، والفيوم، والأقصر"، باستثمارات تتجاوز الـ ٤ مليارات جنيه، والتي تهدف إلى تأمين احتياجات المواطنين من السلع تامة الصنع والجاهزة للاستخدام لفترات طويلة.
- **متابعة السوق العالمي** لضمان تحقيق استدامة سلسلة الإمداد من الأقماح المستوردة، ويتم التفاوض مع مسؤولي الدول المصدرة للأقماح لضمان الحفاظ على مخزون استراتيجي آمن من القمح.
- تطوير الشون من خلال **تحويل ١٠٥ شون ترابية لهناجر مطورة** بإجمالي طاقة تخزينية ٢١١,٥ ألف طن.
- موافقة مجلس الوزراء على **السماح للهيئة العامة للسلع التموينية بالتعاقد مع حكومات المناشئ المصدرة للسلع ومنها القمح**، وقد بلغ إجمالي الكمية المتعاقد عليها بالأمر المباشر ٢.٧ مليون طن، بنسبة ٦٨٪ من إجمالي المتعاقد عليه.
- **إنشاء صوامع جديدة وتوسيع سعتها التخزينية**، بما يسمح بالحد من الاستيراد، وتحمل ارتفاع الأسعار الحالية للقمح.

٣. تأمين المخزونات الاستراتيجية من السلع

- حرصت الدولة على **توفير مختلف أنواع السلع للمواطنين في الأسواق المحلية**، فبلغت الاحتياطيات من السلع الاستراتيجية في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٢ من القمح نحو ٥ أشهر، والسكر التمويني ٤,٥ أشهر، (علمًا بأن موسم توريد قصب السكر وبنجر السكر بدأ اعتبارًا من يناير ٢٠٢٣)، والزيت ٤,٨ أشهر، والدواجن المجمدة ٤,٨ أشهر، واللحوم الحية ١٢,٦ شهرًا، والمكرونة ٥,٨ أشهر، والأرز ٥,٥ أشهر، علمًا بأن مصر لديها اكتفاء ذاتي من سلعة "الأرز".

- تمكنت الحكومة بالتعاون مع الجهاز المصرفي من **الإفراج عن بضائع بقيمة تزيد على ١٤,٥ مليار دولار** منذ بداية ديسمبر ٢٠٢٢ حتى ٣٠ يناير ٢٠٢٣، وهو ما أحدث تفاؤلاً ملحوظًا بين أطراف السوق، كما أن هذا الإفراج من شأنه إتاحة المزيد من السلع والبضائع، وإحداث نوع من التوازن في أسعار تلك السلع والمنتجات.

- وافقت مجموعة البنك الدولي على **تقديم تمويل تنموي لمصر بقيمة (٥٠٠) مليون دولار**، لتعزيز جهود الدولة في مجال الأمن الغذائي من خلال تمويل مشتريات القمح والتوسع في مشروعات صوامع تخزين القمح.

- إدراج عدد من **مناشئ الشراء الجديدة للقمح المستورد** بعد اعتمادها من الإدارة المركزية للحجر الزراعي ليصل عددها إلى (٢٢) منشأ بدلاً من ١٦ منشأ، منها (الهند - ليتوانيا - المجر- باراجواي - أورجواي - ملدوفا).

- التعاقد على **شراء شحنات من القمح**، من عدة دول، تتضمن: فرنسا، ورومانيا، وبلغاريا.

- الإعلان عن **مناقصات لتوريد السلع الأساسية للحفاظ على مخزون استراتيجي آمن** من السلع الاستراتيجية يسمح بزيادة المعروض في السوق المحلي.

- **تطوير منظومة الزراعة التعاقدية للمحاصيل الزيتية** بهدف دعم المزارعين وتعزيز دخلهم، وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات السوق المحلي من هذه المحاصيل.

- تحمل الدولة **١٠٠٪ من زيادة أسعار القمح** في الخبز المدعم و**٧٥٪ من زيادة أسعار الزيوت.**

- **استمرار العمل بقرار حظر تصدير الأرز**؛ وذلك من أجل تأمين احتياجات السوق المحلية، مع تشديد وإحكام الرقابة على المنافذ.

- وباعتبار أن **الأرز** يُعد أحد المحاصيل الرئيسة بالنسبة للمواطنين، فقد عملت الحكومة على إتاحته وزيادة الكميات المعروضة منه، وبأسعار مناسبة، حيث تم:

- توجيه الشركة القابضة للصناعات الغذائية **بإتاحة وتوفير وزيادة المعروض من الأرز الأبيض** داخل المنظومة التموينية بأسعار مناسبة للمواطنين، في كافة فروع المجمعات الاستهلاكية على مستوى الجمهورية، ويصل عددها إلى (١٣٠٠) مجمع استهلاكي.

- الموافقة على السماح **لمضارب القطاع الخاص المتعاقدة مع هيئة السلع التموينية بضرب الأرز** الخاص بها وطرحه بالأسواق تحت إشراف مديرية التموين التابع لها المضرب.
- تم تشكيل لجان تفتيش بكل مديرية تموين **لتشديد الرقابة وتطبيق القواعد المنظمة** لمنظومة تداول الأرز.
- وباعتبار أن **الأرز** يُعد أحد المحاصيل الرئيسة بالنسبة للمواطنين، فقد عملت الحكومة على إتاحته وزيادة الكميات المعروضة منه، وبأسعار مناسبة، حيث تم:
  - توجيه الشركة القابضة للصناعات الغذائية **بإتاحة وتوفير وزيادة المعروض من الأرز** الأبيض داخل المنظومة التموينية بأسعار مناسبة للمواطنين، في كافة فروع المجمعات الاستهلاكية على مستوى الجمهورية، ويصل عددها إلى (١٣٠٠) مجمع استهلاكي.
  - الموافقة على السماح **لمضارب القطاع الخاص** المتعاقدة مع هيئة السلع التموينية **بضرب الأرز الخاص بها وطرحه بالأسواق** تحت إشراف مديرية التموين التابع لها المضرب.
  - تشكيل لجان تفتيش بكل مديرية تموين **لتشديد الرقابة وتطبيق القواعد** المنظمة لمنظومة تداول الأرز.
  - **تم مد مهلة توريد الأرز الشعير للموسم الحالي لصالح وزارة التموين والتجارة الداخلية حتى ١٥-١-٢٠٢٣**، وذلك بهدف الحصول على الكميات المطلوبة من السادة المزارعين وأصحاب الحيازات الزراعية، مع أهمية وضرورة الالتزام بما ورد بالقرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢٢ المنظم لعملية توريد الأرز الشعير المحلي لهذا الموسم، وتحديد الكميات المطلوب توريدها في ضوء الحيازة الزراعية، حيث تستهدف الوزارة الحصول على الكميات المطلوبة حتى يمكن تحقيق الوفرة والإتاحة المطلوبة وزيادة المعروض من هذه السلعة الاستراتيجية بكميات وأسعار عادلة في المنظومة التموينية وللأسواق الحرة طوال العام.
  - وفي **حالة الامتناع عن التوريد يعاقب المزارع بعدم السماح له بزراعة الأرز في العام التالي، إضافةً إلى عدم صرف الأسمدة والمبيدات الزراعية المدعمة لمدة عام** لكافة أنواع الزراعات، ويعد عدم التسليم مخالفة تموينية، ويتم حساب قيمة الأرز الشعير غير المسلم بمبلغ عشرة آلاف جنيه لكل طن، ويلتزم بسدادها كل من يمتنع عن تسليم الكميات المحددة.

٤. تعزيز الكميات المطروحة من السلع الاستهلاكية

انطلاقًا من حرص الحكومة على تأمين توافر السلع الأساسية للمواطنين وبأسعار مناسبة لمواجهة الضغوط التضخمية الراهنة، تم في هذا الصدد:

- **بدء معارض أهلًا رمضان من ١-١-٢٠٢٣ حتى نهاية شهر رمضان**، حيث تم افتتاح عدد من معارض أهلا رمضان بالمحافظات وجارٍ إنشاء عدد كبير من تلك المعارض بكل محافظات الجمهورية، وتم توجيه المديريات بنشر تلك المعارض بالمراكز والقرى والنجوع مع المنافذ المتنقلة ومنافذ جمعيتي بالأماكن التي تبتعد عن المجمعات الاستهلاكية والسلاسل التجارية التي ستدخل معارض أهلًا رمضان، بتخفيضات تتراوح من ٢٥٪ إلى ٣٠٪.

- تطوير "٤٩٤" **مجمعًا استهلاكيًا خلال عام ٢٠٢٢، بتكلفة تقدر بنحو ٢٦٠ مليون جنيه**، ليصبح إجمالي ما تم تطويره خلال الثلاث سنوات الأخيرة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٢) حوالي ٥٧٤ مجمعًا استهلاكيًا بتكلفة تقدر بنحو ٣٣٥,٣٨ مليون جنيه.

- افتتاح **عدد ٩٤٠ منفذًا جديدًا لمشروع جمعيتي** خلال عام ٢٠٢٢، ليصل إجمالي منافذ جمعيتي إلى حوالي ٧٦٥٨ منفذًا.

- الانتهاء من المرحلة السادسة من **مشروع المنافذ التسويقية المتنقلة** بإجمالي تسليم ١٢٨ سيارة، وجارٍ تسليم ٦ سيارات حمولة ١ طن.

- تقوم وزارة التموين والتجارة الداخلية **بتدبير السلع الاستراتيجية وطرحها للبيع للمواطنين بالمنافذ التموينية الثابتة والمتنقلة بأسعار محددة، وصرفها للمواطنين بموجب البطاقات التموينية الذكية**، وأهمها: الخبز، والسكر، والزيت، والأرز. كما تقوم الوزارة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بتنظيم وإقامة المعارض والأسواق المجمعة؛ بهدف طرح السلع الاستراتيجية والضرورية بأسعار تنافسية، وأقل من مثيلتها بالأسواق، فضلًا عن توفير وبيع اللحوم بالمنافذ التموينية بالمجمعات الاستهلاكية ومنافذ التجزئة ومنافذ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، والوحدات المحلية، وبأسعار تنافسية.

- تقوم **منافذ منظومة "أمان" ومبادرة "كلنا واحد" بزيادة المعروض من كافة السلع على مستوى الجمهورية** للحفاظ على مستوى الأسعار بقدر يؤمن حصول المواطنين على احتياجاتهم الأساسية، دون تحميلهم عبء تحرير أسعار الصرف، وتوفير السلع بكميات كافية. ومن الجدير بالذكر أنه قد تم مد فعاليات المرحلة (٢٣) من مبادرة "كلنا واحد" حتى نهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢.

- كذلك، قامت الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتشكيل غرفة عمليات مركزية للسلع برئاسة رئيس قطاعات الشركات، وبعضوية الأعضاء المنتدبين ورؤساء القطاعات التجارية بشركات المجمعات الاستهلاكية، والتي من شأنها **الحفاظ على توافر السلع بالمجمعات الاستهلاكية واستمرار ضخها يوميًا**.

- وبهدف ضمان توافر السلع واستقرار أسعارها، تتم **المتابعة الدورية على مدار اليوم لموقف توافر جميع السلع الأساسية، واستقرار الأسواق بجميع المحافظات**، من خلال غرفة إدارة الأزمات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، مع تخصيص لجان ميدانية من رئاسة مجلس الوزراء للمراقبة على أرض الواقع.

- وفي ذات السياق، قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية بتشكيل غرفة عمليات بكل مديرية تموينية وأخرى فرعية بالإدارات التموينية **لمتابعة استقرار الحالة التموينية بدائرة المحافظة وتوفير كافة السلع بالأسواق والمنافذ التموينية**، كما تم التوجيه بتشكيل غرفة عمليات مركزية بديوان عام الوزارة، لمتابعة استقرار الحالة التموينية على مدار الساعة، ومدى توافر كافة السلع التموينية والحرة بالأسواق واستقرار أسعارها، والتعامل مع أي معوقات في هذا الشأن.

٦- اتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية والصناعية

أ. على صعيد السلع الزراعية

- **حققت مصر اكتفاءً ذاتيًا في (٩) مجموعات محصولية**، منها: الخضر، والفاكهة، وبعض السلع الأخرى، مع وجود فائض للتصدير، كما تقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي من السكر، فيما تم تضييق الفجوة الإنتاجية لمحاصيل أخرى، مثل: القمح، والذرة، والفول، وغيرها.
- يأتي ذلك في ظل السياسات والإجراءات المتخذة بهدف تعزيز الإنتاج الزراعي، ومن ثم تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن أبرزها:
  - **التوسع الأفقي والرأسي.**
  - **توفير الخدمات والدعم اللازم للمزارعين.**
  - **تعزيز الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي.**

التوسع الأفقي والرأسي:

- تمضي الحكومة قدمًا في تنفيذ **مشروعات التوسع الأفقي**، والتي تعتبر من أهم المحاور لتدعيم سياسة الاكتفاء الذاتي، حيث تم **استهداف زيادة الرقعة الزراعية بأكثر من (٣,٥) ملايين فدان**، من خلال عدد من المشروعات، أهمها: مشروع توشكى الخير، ومشروع الدلتا الجديدة العملاق، ومشروع تنمية شمال ووسط سيناء، ومشروع تنمية الريف المصري، بالإضافة إلى المشروعات الأخرى في جنوب الصعيد والوادي الجديد، ففي هذا السياق تم على سبيل المثال:
  - **إطلاق مشروع الدلتا الجديدة بإجمالي مساحة مهيأة للزراعة تبلغ نحو ٥٦٨ ألف فدان**، وتمت زراعة ما يقرب من ٢٠٠ ألف فدان، وتشمل أبرز المحاصيل الذرة والقمح.
  - **إطلاق مشروع الصوب الزراعية على مساحة ١٠٠ ألف فدان**، والذي يعد الأكبر بمجال الصوب الزراعية في الشرق الأوسط.
- تعزيز **التوسع الرأسي لزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة الأرض والمياه**، حيث تم استنباط أصناف جديدة ذات إنتاجية عالية، ومبكرة النضج، وقليلة الاحتياج المائي، ومتحملة للتغيرات المناخية، إلى جانب زيادة الاعتماد على التقاوي المعتمدة.

توفير الخدمات والدعم اللازم للمزارعين:

- التوسع في **تطبيق الزراعة التعاقدية؛ لضمان تحقيق ربح للمزارعين**، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية، حيث تم إصدار أسعار مستقبلية متفق عليها للمحاصيل الزراعية الداخلة في المنظومة، بما يُسهم في زيادة الصادرات الزراعية والتسويق للمزارع.
- نجح **البرنامج الوطني لإنتاج تقاوي الخضر في استنباط وتسجيل عدد (٢٦) صنفا لعدد (١٠) محاصيل خضر رئيسة**، من بينها: الطماطم، والفلفل، والباذنجان، وغيرها.
- **تقديم عدد من الخدمات الزراعية للفلاح والمزارع المصري**، ومنها: توفير الأسمدة المدعومة لصغار المزارعين، وتوفير التقاوي المعتمدة عالية الإنتاجية مبكرة النضج وبأسعار مدعمة، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الإرشادية والحملات القومية للنهوض بالمحاصيل، وتيسير الحصول على قروض المحاصيل للمزارعين، إلى جانب تعزيز خدمات التحول الرقمي للحيازات وميكنة الخدمات الزراعية، حيث تم الانتهاء من إطلاق كارت الفلاح في جميع محافظات مصر، فضلا عن بناء قواعد بيانات إلكترونية للإنتاج الزراعي.
- في إطار السعي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوافر فائض للتصدير من بعض السلع، تم **اتخاذ الإجراءات اللازمة نحو دعم تنافسية الصادرات الزراعية المصرية**، من خلال تذليل جميع التحديات والعقبات التي تواجه نفاذها إلى الأسواق الخارجية. وقد بلغ عدد الأسواق الخارجية التي يتم نفاذ الصادرات المصرية الزراعية إليها نحو (١٦٠) سوقا، يُصدر إليها حوالي (٣٥٠) سلعة تقريبًا.
- ومن الجدير بالذكر أن **موازنة العام المالي ٢٠٢٢/ ٢٠٢٣ تتضمن دعمًا للمزارعين يقدر بنحو (٥٤٥) مليون جنيه**، وهو ما يأتي اتساقًا مع مستهدفات الحكومة بشأن رفع المعاناة عن صغار المزارعين، وذلك من خلال دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وبذور ومبيدات، وتحمُّل جانب من أعباء مقاومة بعض الآفات الزراعية، بالإضافة إلى المساهمة في خفض أسعار التقاوي، وتقديم القروض الميسرة لبعض الأغراض الزراعية، مع تحمل الخزانة العامة في سبيل ذلك لفروق فوائد هذه القروض المخصصة للإنتاج الزراعي.

تعزيز الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي:

- تستهدف الحكومة **زيادة استثمارات قطاع الزراعة لتصل إلى (٨٢,٩) مليار جنيه**، وفقًا لخطة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مُقابل حوالي (٦٢,٩) مليار جنيه لعام ٢٠٢١/٢٠٢٢، بنسبة نمو تصل إلى (٣١,٨٪).

ب. على صعيد السلع الصناعية

- تعمل الحكومة على **اتخاذ العديد من الإجراءات التي تستهدف تعميق الإنتاج المحلي، وإحلال المنتجات المحلية محل الواردات**، بما يُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من العديد من السلع، بالإضافة إلى تقليل فاتورة التضخم المستورد من الخارج، ويُمكن إيضاحها على النحو التالي:
  - **إعداد استراتيجية للصناعة، وتحديد المنتجات المستهدف توفير البدائل المحلية منها.**
  - **إطلاق مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية.**
  - **تسهيل الإجراءات وتوفير الدعم اللازم للمصنعين.**
  - **تعزيز الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي.**

إعداد استراتيجية للصناعة، وتحديد المنتجات المستهدف توفير البدائل المحلية منها، وذلك كما يلي:

- قيام وزارة التجارة والصناعة حاليًا **بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية** (٢٠٢٢/٢٠٢٣- ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، والتي ترتكز على جذب الاستثمارات لتعميق الصناعة، من خلال استهداف قطاعات صناعية ذات أولوية تمتلك مصر فيها قاعدة تصنيعية وفرصًا ومزايا تنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي، وذلك من خلال تقديم حزمة متكاملة من الحوافز والدعم الفني، بما يتناسب مع احتياجات كل قطاع صناعي. كما تعمل الاستراتيجية على رفع كفاءة تشغيل المجمعات الصناعية القائمة وتوجيهها للصناعات المُستهدفة لإحلال الواردات. وتسعى الاستراتيجية نحو إحراز عدد من الأهداف الأساسية بحلول عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ومنها الوصول بمعدل النمو الصناعي إلى (٨٪)، وزيادة نصيب الصناعة إلى (٢٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي، مع الوصول إلى معدل نمو للصادرات ما بين (١٨- ٢٥٪) سنويًا.
- كذلك، قامت الوزارة **بتحديد (١٥٢) منتجًا مستهدف توفير البدائل المحلية منها**، طبقًا لاحتياج السوق المحلي وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها، والعمل على جذب استثمارات في تلك المنتجات بهدف تعميق التصنيع المحلي وزيادة المكون المحلي والقيمة المضافة. هذا بالإضافة إلى استهداف تعزيز الاستثمارات الصناعية بحوالي (٩٤) مدخل إنتاج تتركز في قطاعات الصناعات الكيماوية، والمعدنية، والنسيجية، والأخشاب، والصناعات الطبية والدوائية، وكذا الصناعات الغذائية.

إطلاق مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية:

- إطلاق **مبادرة تطوير الصناعة المصرية "ابدأ" لدعم وتوطين الصناعات الوطنية** للاعتماد على المنتج المحلي وتقليل الواردات، وذلك من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في توطين العديد من الصناعات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، مع تقديم عدد من الحوافز في صورة أراضٍ، وإعفاءات ضريبية، وغيرها.

- **تعليق أداء الضريبة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج لاستخدامها في الإنتاج الصناعي لمدة سنة من تاريخ الإفراج عنها**، وإسقاط الضريبة فور بدء الإنتاج، وكذلك عن السلع أو الخدمات التي تُصدِّرها مشروعات المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة للخارج، أو الواردة إليها.

- **خفض ضريبة الوارد على أكثر من (١٥٠) صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج لتحفيز الصناعة الوطنية**، وقد وافق مجلس النواب على قانون للتجاوز عن (٦٥٪) من غرامات وفوائد التأخير والضريبة الإضافية على متأخرات الضرائب والجمارك والضريبة العقارية بشرط سداد أصل الضريبة قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢.

- **تخصيص (٥) مليارات جنيه لدعم تخفيض سعر الكهرباء للقطاع الصناعي**، على نحو يسهم في تحفيز الاستثمار، وزيادة مشاركة القطاع الخاص بالأنشطة الاقتصادية المختلفة، وذلك بحسب موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

- **إعفاء (١٩) قطاعًا صناعيًا من الضريبة العقارية** اعتبارًا من الأول من يناير ٢٠٢٣، ولمدة ثلاث سنوات.

- تَولي اللجنة المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٠٦٧) لسنة ٢٠٢٢ **تجميعَ ودراسة واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخصيص الفوري للأراضي الصناعية المرفّقة للمستثمرين** بعد استيفائهم المستندات المطلوبة على أن يكون التصرف في الأراضي الصناعية بنظام (التملك- حق الانتفاع).

- التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية، حيث تم **إنشاء (١٧) مجمعًا صناعيًا بواقع (٥٠٤٦) مصنعًا في (١٥) محافظة.**

تسهيل الإجراءات وتوفير الدعم اللازم للمصنعين:

- **خفض المدة الزمنية اللازمة لإصدار الرخصة الصناعية وتصاريح بدء مزاولة النشاط**، بحيث لا يتجاوز زمن الحصول على الرخصة (٢٠) يوم عمل.
- **إطلاق "منصة مصر الصناعية الرقمية" الموحدة للخدمات والتراخيص الصناعية**، والتي شهدت رقمنة (٣٨١) خدمة حتى الآن سيتم تقديمها إلكترونيًا.
- **تَولي هيئة التنمية الصناعية استصدارَ الموافقات نيابة عن المستثمر**، وصدور قرار رقم (٣٣٠٨) لسنة ٢٠٢٢ بشأن إجراءات التخصيص الفوري للأراضي الصناعية بأسعار ثابتة طبقًا لتكلفة المرافق.
- **تفعيل الرخصة الذهبية، والإسراع في إصدارها للمشروعات المتقدمة**، وخاصةً للمشروعات الصناعية، حيث تم تعديل اللائحة التنفيذية بإلغاء شرط ألا يقل رأس المال المصدر للشركة عن (٢٠٪) من التكلفة الاستثمارية.

تعزيز الاستثمارات الموجهة للقطاع الصناعي:

- تستهدف الحكومة **رفع الناتج الصناعي ليصل إلى (١٣٥٧,٩) مليار جنيه** وفقًا لخطة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنةً بنحو (١١٧٦,٨) مليار جنيه في العام السابق، بنسبة زيادة تبلغ (١٥,٤٪).
- تعمل الحكومة أيضًا على **توجيه استثمارات تبلغ حوالي (٩٣,٥) مليار جنيه لقطاع الصناعات التحويليّة خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣**، بنسبة زيادة (٦,١٪) عن الاستثمارات المُناظِرة في العام السابق، وتجدر الإشارة إلى أن الصناعات التحويليّة غير البترولية تستحوذ على نحو (٨٠٪) من جُملة استثمارات القطاع (٧٤,١) مليار جنيه.

الواردات الزراعية والصناعية والنظر لها كفرص للاستثمار المحلي لزيادة مستويات المعروض المحلي وخفض التضخم

تأثرت مصر بشكل كبير بموجة التضخم العالمية نتيجة لارتفاع الواردات من مستلزمات الإنتاج وانخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الأساسية

- ٥٦٪ من الواردات المصرية عبارة عن مستلزمات صناعية، وهو ما يزيد من تأثر مصر بأي أزمات خارجية، مما يستلزم وجود قطاع صناعي قوي يمكنه تحمل الصدمات والأزمات.
- انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لمصر من بعض السلع المهمة.

الوضع الراهن للواردات الزراعية والصناعية في مصر

- في إطار الوضع الراهن لمستويات التضخم والأسعار العالمية، هناك حاجة إلى تحديد القطاعات الأكثر احتياجًا للتوطين محليًا، وعليه فإنه من المهم تحليل الوضع الراهن للواردات الزراعية والصناعية في مصر والنظر إليها كفرص استثمارية، حيث يتضح الآتي:
- على مستوى المجموعات السلعية جاءت مجموعة الواردات من المنتجات النباتية في مقدمة المجموعات السلعية المستوردة بقيمة بلغت نحو ١٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، يليها مجموعة المعدات الكهربائية بواردات قاربت ١٣ مليار دولار، ثم الصناعات الكيمائية بواردات بلغت ١١,٧ مليار دولار.

أعلى ١٠ سلع استوردتها مصر خلال ٢٠٢٢

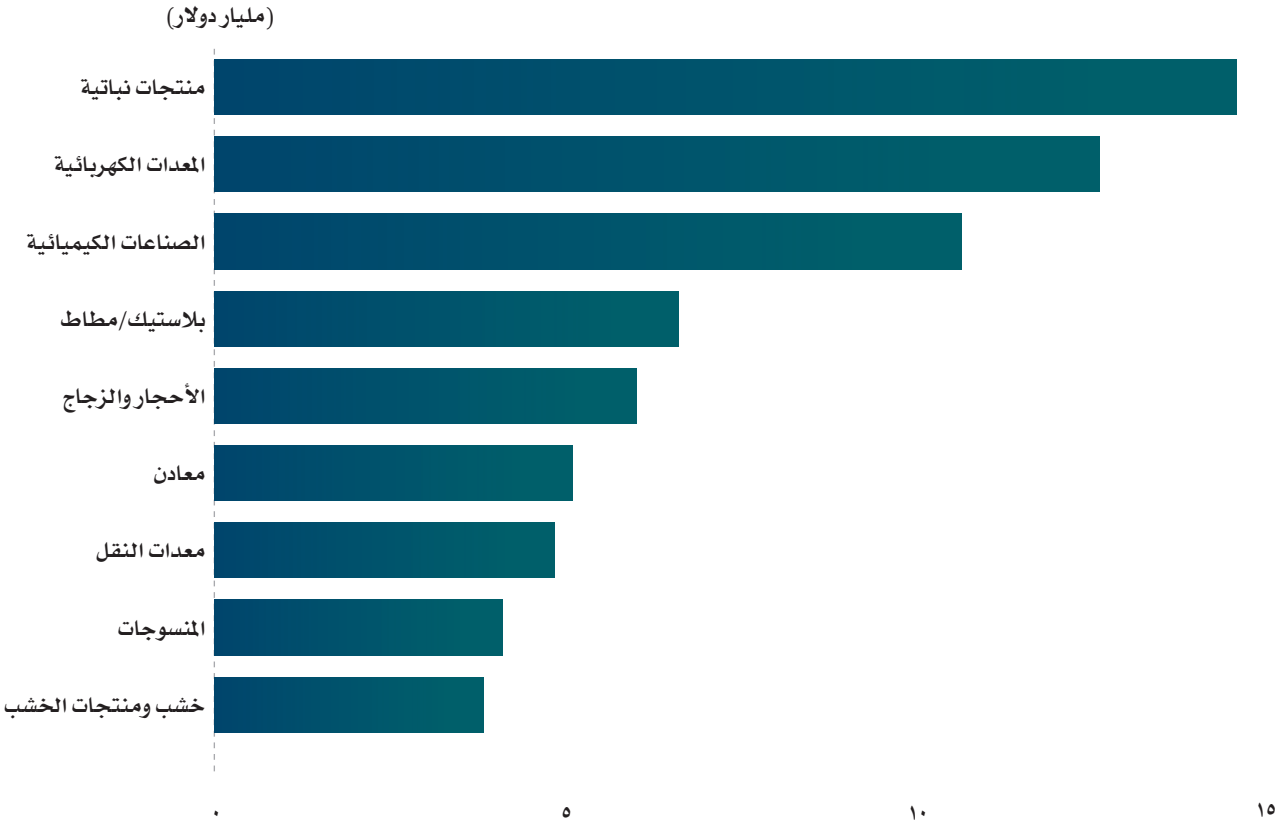

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

- **أكثر السلع التي استوردتها مصر هي: النفط الخام** بقيمة ٣,٥٧ مليارات دولار، تلاه **القمح** بقيمة ٢,٦٤ مليار دولار خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠٢٢.

أعلى ١٠ سلع استوردتها مصر خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠٢٢

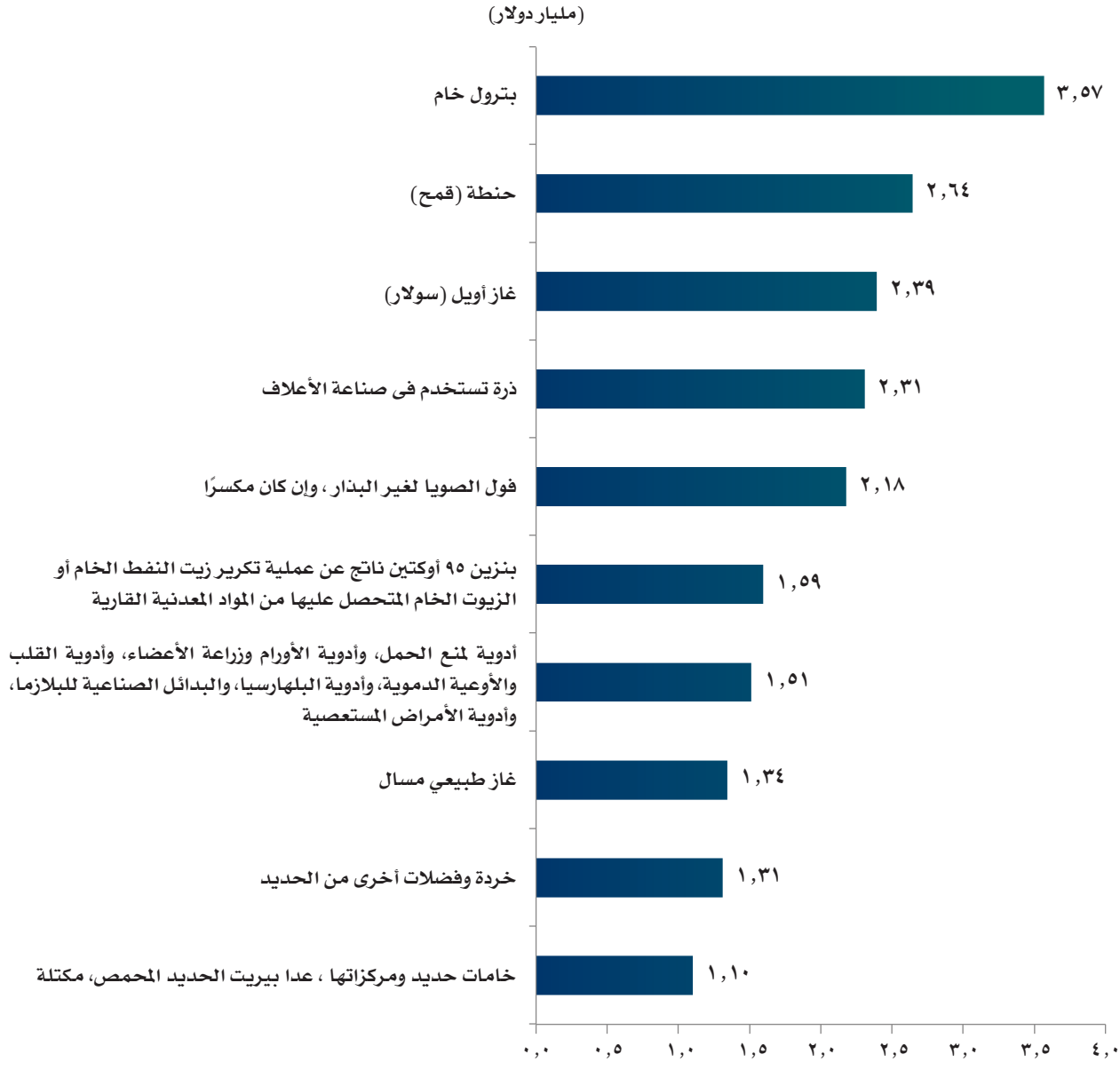

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

- جاء **التفاح الطازج** في مقدمة الواردات المصرية من السلع الزراعية خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠٢٢ بقيمة ٢٦٥,٠٥ مليون دولار، تلاه الفول العريض بقيمة ٢٦٢,١٧ مليون دولار.

أعلى ١٠ سلع زراعية استوردتها مصر خلال الفترة (يناير - سبتمبر) ٢٠٢٢

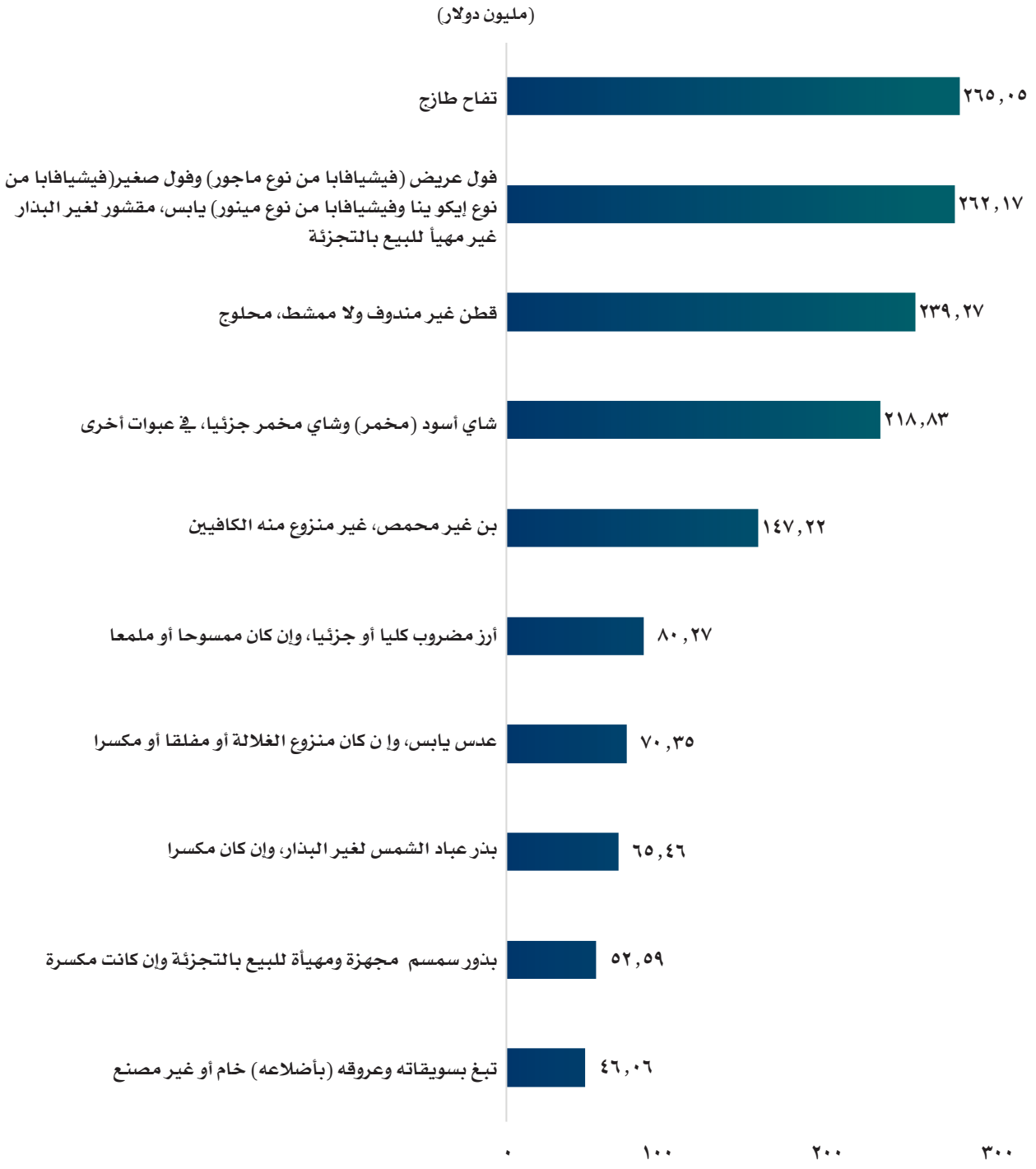

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

السياسات الراهنة التي تهدف إلى تعزيز فرص الاستثمار المحلي في مصر

اتخذت الدولة العديد من السياسات لتعزيز فرص الاستثمار المحلي في مصر، والتي يتمثل أهمها في:

- **إعلان الحكومة مبادرة دعم القطاعات الإنتاجية لمدة خمس سنوات**، تواصل الحكومة العمل على دعم وتشجيع القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الإنتاج المحلي، من خلال التركيز على القطاعات ذات الأولوية، ولا سيما قطاعي الصناعة والزراعة؛ من أجل تحقيق المستهدفات التنموية والاقتصادية للدولة المصرية، وزيادة القدرة على مواجهة تداعيات الأزمات العالمية.

- ومن أبرز ملامح المبادرة **خفض أسعار الفائدة على القروض** المقدمة لهذه القطاعات؛ بحيث تكون القيمة الإجمالية للمبادرة المقترحة هي ١٥٠ مليار جنيه، منها نحو ١٤٠ مليار جنيه تمويل عمليات رأس المال العامل، بالإضافة إلى نحو ١٠ مليارات جنيه لتمويل شراء السلع الرأسمالية، وسيتم تقديم التمويل بواقع سعر فائدة منخفض يبلغ ١١٪، على أن تتحمل الدولة الفرق في سعر الفائدة.

- **تحديد الفرص الاستثمارية بالقطاع الصناعي**، بشكل تفصيلي داخل كل قطاع، والمتمثل فيما يلي: الصناعات الخشبية والأثاث، والصناعات الطبية والدوائية، والصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية، والصناعات النسيجية، وصناعات الطباعة والتغليف، والصناعات الكيماوية، وصناعات مواد البناء والصناعات المعدنية، والصناعات الهندسية.

- إعداد وزارة التجارة والصناعة **لقائمة مبدئية تشمل (١٣١) منتجا مُستهدف توفير البدائل المحلية منها طبقًا لاحتياج السوق المحلي** وقدرة الصناعة الوطنية على توفيرها، وذلك في ضوء نتائج تحليل هيكل الواردات المصرية خلال الفترة (٢٠١٧ -٢٠٢١)، وتم تصنيف تلك المنتجات طبقًا لنوعية الاستثمار المطلوبة (استثمارات جديدة/توسعات)، وتحديد أهم المصنعين المحليين لتلك المنتجات.

- الترويج للصناعة المحلية، بالترويج للعلامة التجارية "**بكل فخر صنع في مصر**"، والتي باتت تعتبر شعارا للمنشآت التي تطبق معايير الجودة الشاملة المعتمدة من جهات الاعتماد المصرية الدولية، وكذلك بين المستهلكين، باعتبارها ضمانًا لجودة المنتجات.

- **حماية الصناعة المحلية، طبقًا لقرار رئيس الجمهورية رقم (٢١٨) لسنة ٢٠٢٢** بإصدار التعريفة الجمركية، حيث تم خفض فئة "ضريبة الوارد" على أكثر من ١٥٠ صنفًا من مستلزمات ومدخلات الإنتاج، بما يساعد في تحقيق التوازن المطلوب بين الضريبة المفروضة على السلع تامة الصنع، والسلع الوسيطة والمواد الخام الأولية التي تدخل جزئيًا أو كليًا في إنتاجها؛ استجابة لملاحظات اتحاد الصناعات والمجتمع الصناعي، وذلك بما يحمي الصناعة ويحافظ على معدلات التشغيل والعمال.

- اتخذت الدولة العديد من السياسات لتعزيز فرص الاستثمار المحلي في مصر، والتي يتمثل أهمها في:

  - **مبادرة تنمية صناعة متوازنة جغرافيًا**، تشمل محافظات الصعيد والمناطق الحدودية، وتستهدف تشجيع توطين الصناعة، من خلال توفير ما يلي لتلك المحافظات:

- حوافز إضافية للتنمية الصناعية.
- توفير أدوات تمويلية ميسرة للاستفادة من المجمعات الصناعية.
- تحديث المناطق الصناعية؛ لتصبح مستدامة وتعمل بكفاءة.
- زيادة نسبة حوافز دعم صادرات المشروعات القائمة بتلك المحافظات.

- خريطة الاستثمار الصناعي، تم إطلاق خريطة الاستثمار الصناعي التي توضح الفرص الاستثمارية المتاحة بمختلف قطاعات الصناعة.

Source: https://www.investinegypt.gov.eg/Arabic/Pages/exploreMap.aspx

- **البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي**، قام مركز تحديث الصناعة بتطوير "البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي"؛ بهدف زيادة تنافسية المنتجات المحلية المصرية لتكون بديلا لمثيلاتها المستوردة، ودعم الأنشطة الإنتاجية في القطاعات الصناعية الواعدة، من خلال تطوير قاعدة صناعية متنوعة من الموردين المحليين توفر مُنتجا بسعر مُنافس وبجودة عالية، ويعمل البرنامج على محورين أساسيين، هما:
  - التكامل الرأسي: بواسطة تكوين شراكات مستدامة بين المنشآت الصناعية والموردين المحليين.
  - التكامل الأفقي: بواسطة دعم العمل الجماعي بين الموردين المحليين لتلبية احتياجات المنشآت الصناعية.

- **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧**، قام مجلس الوزراء في ديسمبر ٢٠٢٢ باستعراض ملامح الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، والتي تستهدف (٥) أهداف أساسية بحلول أجل انتهائها، وتتمثل في:
  - تحقيق معدل نمو صناعي بنحو ٨٪.
  - زيادة نصيب الصناعة من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح ٢٠٪.
  - نمو معدل الصادرات بنسبة تتراوح بين ١٨٪ و٢٥٪ سنويًا.
  - التوسع في التحول نحو الصناعات الخضراء والاقتصاد الدائري.
  - تحقيق صادرات بنحو ١٠٠ مليار دولار.

- **مجلس إحلال الواردات وتعميق المنتج المحلي**، في نوفمبر ٢٠٢١، وافق مجلس الوزراء على تشكيل المجلس التنفيذي لإحلال الواردات وتعميق المنتج المحلي برئاسة وزارة التجارة والصناعة، ويختص بتحديد ومتابعة الخطوات المقترحة لتنفيذ مشروعات الاستثمار الصناعي المستهدفة بمشاركة القطاع الخاص، مع توحيد الجهود والتنسيق بين الجهات ذات الصلة بملف إحلال الواردات وتعميق المنتج المحلي بشأن تحديد الأنشطة الصناعية المستهدفة لتحقيق الاستفادة المُثلى من إمكانات كل جهة، وضمان عدم تكرار الأنشطة الصناعية.

دور الأسرة المصرية في المساعدة في مواجهة التضخم

يمر العالم حاليا بأزمة عالمية تحتاج إلى تكاتف المواطنين مع الحكومة والمؤسسات، لذا تحتاج الأسرة المصرية إلى **تغيير الثقافة الاستهلاكية والمشاركة الإيجابية في تخفيض الضغوطات التضخمية** من خلال:

- محاولة ترشيد الاستهلاك وتقليل الفاقد من الغذاء.
- الاستغناء عن بعض السلع التي قد تكون كمالية في حالة ارتفاع سعرها بشكل غير مبرر أو استبدالها بسلعة أخرى سعرها ما زال مناسبًا.
- تشجيع الصناعة الوطنية والمنتج المصري، خاصة أن المنتج المصري يسهم في توفير المزيد من فرص العمل للعمالة الوطنية، وتعزيز الاستثمارات المحلية، وتعزيز الموارد من النقد الأجنبي في حالة تصديره والاستفادة منه في تقليل مستويات الواردات.
- محاربة الممارسات الفاسدة والإبلاغ عنها من خلال جهاز حماية المستهلك.

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

EFQM

١ شارع مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب
تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢(٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢(٠٢)
info@idsc.net.eg www.idsc.gov.eg